جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

بعنوان:

الحكامة والتنمية السياسية

دراسة في اشكالية التنمية السياسية ومطلب الحكامة في الجزائر

إعداد الطالب:

عمر باحمد

إشـــراف:

د.حسن بن كادي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: د.بابا عربي	رئيساً
الأستاذ: د.حسن بن كادي	**مشرفاً ومقرراً**
الأستاذة: د.ليندة زموري	**مناقشاً**

نوقشت وأجيزت في:2018/06/07.م

السنة الجامعية: 2018/2017 م

شكر وعرفان:

بعد شكرنا لله على فضله ومنه وتوفيقه لنا لاتمام هذا العمل المتواضع.

أتوجه بخالص الشكر الى الاستاذ: حسن بن كادي على اشرافه على هذا العمل شاكرين له نصائحه وتوجيهاته.

الى اساتذة قسم العلوم السياسية جامعة ورقلة: على توجيههم لنا طيلة مشوارنا الدراسي.

الى العاملين على مستوى القسم لتعاونهم .

الشكر كل الشكر الى كل من أفادنا بنصائحه ومشورته طيلة فترة اعداد هذا العمل.

الاهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى :

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

الى الاخوة والاخوات على دعمهم

وتشجيعهم

الملخص:

يعتبر كل من الحكامة والتنمية السياسية من المفاهيم التي حظيت ولازالت باهتمام الدرارسين والباحثين في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وجاء هذا الاهتمام في اطار السعي لايجاد اجابات وحلول لمشاكل التنمية والتحديث والديمقراطية في البلدان التي تعاني من هذه المشاكل، والجزائر كغيرها من الدول النامية، تعاني من مشاكل تنموية خطيرة، خاصة في ظل الظروف الراهنة، وهذا يضعها امام تحديات كبيرة تستدعي المباشرة في اعتماد منظومة اصلاح وتحديث شاملة. لخلق مناخ ديمقراطي يشجع عملية التنمية ويسهم في تحقيق الرشادة السياسية والتنمية المستدامة.

من أجل ذلك كله تعتبر الحكامة السياسية من المطالب الملحة في الجزائر، لكن هذا المطلب يبقى مرهون بتفعيل مؤشرات التنمية السياسية، لان احد أهم أسباب عدم نضوج التجربة الديمقراطية في الجزائر هو سلبية الثقافة السياسية، التي تحتاج إلى إعادة بناء وتجديد من خلال تنمية الوعي السياسي والتنشئة السياسية والاجتماعية وتعزيز المشاركة السياسية، وتحصين الممارسة السياسية ضد ظاهرة الفساد التي استفحلت في النظام الجزائري.

The Governance and political development of the concepts that have attracted the attention of scholars, researchers and is still in the area of political and social science, this interest came in the context of the quest to find answers and solutions to the problems of development and modernization and democracy in countries that suffer from these problems.

Algeria, like other developing countries, suffer from serious development problems, especially under the current circumstances, this is placed in front of the big challenges that require direct adoption of comprehensive reform and modernization of the system. To create a democratic atmosphere that encourages the development process contributes to the achievement of political governance and sustainable development.

For all that is political governance urgent demands in Algeria, but this requirement is dependent on the activation of political development indicators, because one of the most important reasons for the lack of maturity of the democratic experiment in Algeria is negative, the political culture, which needs rebuilding and renewal through the development of political awareness and nurturing political, social and political participation, immunization against the phenomenon of corruption and political practice that deepened in the Algerian regime.

مقـــــــــدمة

مقدمة

يعتبر كل من الحكامة والتنمية السياسية من المفاهيم التي حظيت ولازالت باهتمام الدرارسين والباحثين في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وجاء هذا الاهتمام في اطار السعي لايجاد اجابات وحلول لمشاكل التنمية والتحديث والديمقراطية في البلدان التي تعاني من هذه المشاكل.

كما يأتي هذا الاهتمام من أجل توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عماية الحكم، وتشجيع المجتمع المدني ومؤسساته للقيام بدور اكبر في عملية التنمية، وهدا مادعت اليه المنظمات الدولية والاقليمية المهتمة بموضوع التنمية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تعاني من مشاكل تنموية خطيرة، خاصة في ظل الظروف الراهنة، وهذا يضعها امام تحديات كبيرة تستدعي المباشرة في اعتماد منظومة اصلاح وتحديث شاملة. لخلق مناخ ديمقراطي يشجع عملية التنمية ويسهم في تحقيق الرشادة السياسية والتنمية المستدامة.

وياتي بحثنا هذا لموضوع الحكامة والتنمية السياسية، لدراسة اشكالية التنمية السياسية في الجزائر انطلاقاً من المعطيات السياسية والاجتماعية، بالتركيز على بعض مؤشرات التنمية السياسية، ومدى تأثير كل ذلك على تحقيق مطلب الحكامة السياسية.

أهمية واهداف البحث:

أولى الباحثون اهمية كبيرة للتنمية السياسية ودرها في تعزيز الديمقراطية والرشادة السياسية الى جانب دور الحكامة السياسية في تفعيل الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة

بناءاً على ذلك تلخص أهمية الدراسة واهدافها في ما يلي:

_ الرربط بين الحكامة السياسية كغاية والتنمية السياسية كأحد اهم الوسائل لبلوغ هذه الغاية.

_ ابراز دور المؤثرات الاجتماعية ونمط القيم السائدة في المجتمع في البناء الديمقراطي والتنمية الشاملة في الجزائر.

مقدمة

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث إلى تطوير أداء نظامها السياسي،ليصل الى مصاف الدول المتقدمة في العالم.

نعتقد أن السبل المثلى لتحقيق ذلك هو البحث الجاد في الوسائل والأسباب والدوافع (الثقافية والاجتماعية والسياسية) التي مكنت بعض الأنظمة السياسية في العالم من تحقيق طموحات شعوبها في الأمن والحرية والديمقراطية والعيش الكريم.

من هنا جاء اختيارنا لموضوع "**االحكامة و التنمية السياسية في الجزائر**" في محاولة لفهم أسباب الأزمات التنموية في الجزائر، إضافة إلى منظومة القيم والتصورات السائدة في مجتمعنا حول الممارسة السياسية. إلى جانب دور التنشئة الاجتماعية والسياسية في تشكيل هذه التصورات. وتأثير كل ذلك على مساعي الإصلاح والتحديث لتحقيق الرشادة السياسية وتعزيز الديمقراطية الحقة.

المبررات الذاتية:

_ الرغبة في اثراء الرصيد المعرفي حول مفهوم الحكامة والتنمية السياسية والعلاقة بينهما

_ المحاولة من خلال موضوع البحث لتوظيف الجوانب المعرفية والنظرية لتخصص العلوم السياسية و التي تلقينها طيلة المسار الدراسي في البحث عن حلول لاشكالية التنمية السياسية في الجزائر وسبل تحقيق الحكامة السياسية.

الدراسات السابقة:

_ كتاب" **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب** قضايا واشكاليات" لبومدين طاشمة، صدر سنة 2011، تناول فيه مختلف المفاهيم والمصطلحات الاساسية التي تبنتها مختلف نظريات التنمية السياسية واهم المداخل المنهجية، وبين قصور هذه المداخل في وضع نموذج تنموي يناسب المجتمعات النامية ويتماشى وبيئاتها وثقافاتها وتاريخها. وانتهى باقتراح مدخل بديل لدراسة التنمية السياسية في هذه الدول يستند الى البعد البيئي الحضاري.

ـ اطروحة دكتوراء بعنوان" **الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**"، للباحث ابرادشة فريد، سنة2014، انطلق فيها من الاشكالية التالية: لماذا لم تتمكن الجزائر من تجسيد الحكم الرشيد منذ الاحادية ومرورا بالتعددية رغم توفر كل الامكانات والكفاءات والمؤهلات؟ ومن بين اهم الفرضيات التي اقترحها: تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر يتطلب مدى قناعة وايمان كل اطراف العلاقة (مكونات وفواعل الحكم الراشد) بمختلف الآليات والمعايير العالمية للحكامة مع مراعات الخصوصيات المحلية حال التنفيذ.

وخلص في الاخير الى ان تحقيق الحكم الراشد يستلزم تعاون مؤسسات الدولة الرسمية مع فواعل ومكونات المجتمع في صياغة رؤية وطنية خاصة.

ـ رسالة ماجستير بعنوان: " **الحكم الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية**" للباحث ازروال يوسف، انطلق فيها من الاشكالية التالية: " ما مدى انسجام مواقف الدولة الجزائرية مع اسس الحكم الراشد؟ وكيف تستجيب هذه المواقف مع آاليات التطبيق في ضوء التي تحدث في السياسيالدولي الراهن؟ ومن ابرز الفرضيات التي تبناها: " اذا كانت ظاهرة الحكم الرشيد تقوم على عدة اسس مثل سيادة وسمو القانون واستقلا ل القضاء وحرية التعبير والتنظيم ومبدأ عدم تركيز السلطات ومبدأ التداول السلمي على السلطة، فانه يفترض ان تكون هناك آليات لتجسيده على الواقع.

وانتهى في الاخير الى ان العديد من الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتحكم في بروز الحكم الراشد، وهذه العوامل ليست هي نفسها في العالم المتقدم والعالم النامل.

اشكالية البحث:

انطلاقا من ان الحكامة السياسية ضرورة ملحة في الجزائر في ظل الظروف الداخلية والخارجية الراهنة، وبناءاً على أن السلوك السياسي للأفراد يعبر دائما عن نمط التفكير والوعي السائد في المجتمع والعلاقة التي تربط بين مختلف مكوناته من جهة والسلطة السياسية من جهة أخرى، يحاول البحث معالجة الإشكالية التالية:**إلى أي مدى تسهم التنمية السياسية في تحقيق الحكامة السياسية في الجزائر؟**

تتفرع عن الاشكالية السابقة مجموعة من الاسئلة الفرعية كما يلي:

ـ ماهي مشكلات التنمية السياسية في الجزائر

ـ ماهي سبل تحقيق الحكامة السياسية في الجزائر

ـ كيف تسهم مؤشرات التنمية السياسية في تحقيق الحكامة السياسية في الجزائر

فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة السابقة يطرح البحث الفرضيات التالية:

ـ تحقيق الحكامة السياسية في الجزائر لا يتأسس على المعايير والمبادئ السياسية كالديمقراطية وحقوق الإنسان فقط، بل هناك مؤشرات أخرى لا تقل أهمية وهي المؤشرات الاجتماعية والثقافية

ـ تحقيق الحكامة السياسية في الجزائر مرهون بتفعيل مؤشرات التنمية السياسية

مناهج البحث:

وللإجابة على الإشكال المطروح والوقوف على الفرضيات المعتمدة ، استعان البحث بمناهج مختلفة بما يتماشى وطبيعة الموضوع محل الدراسة وهي على النحو التالي:

. **المنهج الوصفي:** ويساعد في الوقوف على الحقائق والمعطيات ووصفها ، واعتمد عليه البحث بدرجة كبيرة في الفصل الأول المتضمن الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة.

. **المنهج التاريخي:** يساعد هذا المنهج على تتبع التطور الكرونولوجي لمفهومي الحكامة السياسية والتنمية السياسية، واهم المراحل التي مر بها كل مفهوم.

منهج دراسة حالة: وهو من المناهج التي تتلازم مع الوصف لبناء بحث علمي دقيق. واعتمدنا من خلال هذا الأسلوب على جمع المعلومات الخاصة بالحالة الجزائرية والضرورية في البحث، لدراستها وتحليلها، بالهدف الوصول إلى نتائج بشأنها.

اقتراب الثقافة السياسية: ينطلق هذا الاقتراب من افتراض ان هناك علاقة بين الثقافة السياسية والواقع أو السلوك السياسي، باعتبار هذا الأخير هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول، فإذا

أراد الباحث أن يفهم وبوضوح الواقع أو السلوك السياسي في مجتمع ما فلابد عليه أن يفهم الثقافة السياسية لهذا المجتمع. اعتمد عليه في الفصل الثاني في الإشارة إلى مؤشرات التنمية السياسية والفصل الثالث في الإشارة إلى آليات تفعيل الحكامة السياسية.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

تناول الفصل الأول الإطار النظري للحكامة والتنمية السياسية، من خلال مبحثين. المبحث الأول وتم التطرق فيه إلى ماهية الحكامة تعريفها وظروف ظهور المصطلح وأسسه النظرية، اما المبحث الثاني فعالج ماهية التنمية السياسية، جذور الاهتمام بها، تعريفها، والمداخل النظرية لدراستها.

أما الفصل الثاني فخصص للبحث في إشكالية التنمية السياسية في الجزائر وقسم إلى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول الى مؤشرات التنمية السياسية، وقسم إلى ثلاث مطالب. والمبحث الثاني إلى الأطراف الفاعلة في التنمية السياسية وقسم بدوره الى ثلاث مطالب. و تطرق المبحث الأخير للمعوقات الأساسية للتنمية السياسية في الجزائر.

خصص الفصل الثالث والأخير للحديث عن آليات تفعيل الحكامة السياسية في الجزائر ومعوقاتها، وقسم إلى مبحثين، تطرق المبحث الأول لآليات تفعيل الحكامة السياسية في الجزائر في ثلاث مطالب، والمبحث الثاني معوقات الحكامة السياسية في الجزائر وتفرع الى ثلاث مطالب.

صعوبات البحث:

لا يكاد يخلو بحث علمي من صعوبات تعترضه ومن بين الصعوبات التي واجهتنا خلال عملية البحث: ندرة المراجع المتخصصة في الحكامة السياسية في الجزائر خاصة المطبوعة منها، بالاضافة الى ندرة الكتابات حول التنمية السياسية في الجزائر وتضارب الآراء حولها.

الفصل الأول

انه ولدراسة أي موضوع لابد في المقام الأول من التطرق إلى إطاره ألمفاهيمي والنظري، لضبط المصطلحات وتحديد المداخل والمقاربات، خطوة منهجية تفرضها عملية البحث العلمي.

سنتناول من خلال هذا الفصل، مفهوم الحكامة السياسية وصعوبة التحكم فيه كمفهوم لاختلاف تناوله وتداخله مع عدة مصطلحات، ظروف ظهوره وأسسه النظرية. ثم نتطرق لمفهوم التنمية السياسية وتنوع السياقات المعرفية لدراسته، إلى جانب الإسهامات العربية في دراسة المفهوم.

المبحث الأول: ماهية الحكامة

تجدر الإشارة أولاً إلى أن مفهوم الحكامة كغيره من المفاهيم تعتريه مشكلة الترجمة فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي في اللغة الانجليزية او الفرنسية، فعلى سبيل المثال هناك عدة دلالات للمفهوم منها الحكم الراشد الحكامة الحاكمية إدارة شؤون الدولة والمجتمع ....الخ

ونحن من خلال هذه الدراسة وفي هذا المبحث سنتناول مفهوم الحكامة كمرادف لمصطلح الحكم الراشد، بداية باستعراض الظروف التاريخية التي مهدت لظهور المصطلح ثم عرض أهم التعاريف المختلفة والاجتهادات الفردية والجماعية لضبط المفهوم ونختم مع مقومات الحكامة وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: ظروف ظهور مصطلح الحكامة

المطلب الثاني: تعريف الحكامة

المطلب الثالث: مقومات الحكامة

المطلب الاول: ظروف ظهور مصطلح الحكامة

إن ظهور مفهوم جديد في الحقل المعرفي لابد وان يرتبط بمتغيرات وتحولات جديدة تستدعي استحداث مفاهيم حديثة لتفسيرها ووصفها.

ظهر مفهوم الحكامة في عام 1989، خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر. فعلى المستوى العملي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل

أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني[1].

ويمكن إرجاع أسباب ظهور مفهوم الحكامة (**Governance**) في كتابات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية في أواخر الثمانينات إلى جملة من العوامل اهمها[2]:

1ـ انهيار النظم الاشتراكية في شرقي أوروبا حيث أصبحت المنظمات تربط بين الحكم الديمقراطي الليبرالي والحكامة وكأنما الاثنان شيء واحد

2ـ حدوث تغييرات على مستوى دور ووظيفة الدولة ومكوناتها الرئيسية،فمن المتغيرات الحديثة تقلص دور الحكومة في الإدارة بإسقاط فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب الاعتراف بسلطات المجتمع المدني وفعاليات القطاع الخاص .

3ـ تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة، وإعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني، حيث اصبح للفاعلين الجدد (القطاع الخاص والمجتمع المدني) دور اكبر في التأثيرات على السياسة العامة والإدارة.

4ـ فشل في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء

5ـ دعوات الإصلاح الخارجي من الخارج التي تنادي بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والمساءلة والحفاظ على الحريات العامة وحقوق الإنسان

6ـ ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسة العامة في الدول النامية، هذا ما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها

---

[1]. بومدين طاشمة،" **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** "،مجلة التواصل، العدد26، جامعة عنابة: جوان2010 ص29 .

[2]. ناجي عبد النور ،" **دور منظمات المجتمع المدني، في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر** "، مجلة الفكر .العدد: الثالث، ب ت ن، ص 108

7ـ النمو الاقتصادي الذي شهدته بعض البلدان لم يتوافق مع تحسين مستوى المعيشة، ومن هنا تبلور مصطلح الحكامة ليحول النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة مرتبطة بمصالح الأجيال الراهنة واللاحقة.

8ـ المتغيرات العلمية والاقتصادية والحضارية، ومفاهيم العولمة فرضت قيم ومبادئ جديدة على الإدارة لمواكبة التطور والتقنية الالكترونية.

المطلب الثاني: تعريف الحكامة

أولاً: يعتبر مفهوم الحكم **(Governance)** مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارة شؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم مفهوم واسع يشمل بالإضافة الى عمل أجهزة الدولة الرسمية، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية او منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص.[1]

أما بالنسبة لمصطلح الجكامة فانه كان يستخدم قبل توظيفه في الأدبيات السياسية والاقتصادية ، في القرن الخامس عشر من قبل **شارل دوليان** للدلا لة على ادارة وفن الحكم، ودلا لته لغة: انه مشتق من كلمة **gulvernare** وللتي تعني قيادة السفينة كما تعني إدارة الشؤون العامة.[2]

تعدد ت المحاولات واختلفت حول تعريف موحد للحكامة نظرا لتعدد أبعاده وفي ما يلي ابرز التعريفات المتداولة:

تعريف البنك الدولي: الحكامة هي التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من اجل الصالح العام، وهذا يشمل مايلي[3]:

. عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم (البعد السياسي)

. قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة وبفعالية (البعد الاقتصادي)

---

[1] . عادل عبد اللطيف، **الحكم الراشد المضمون والتطبيق**، برنامج الامم المتحدة الانمائي، فبرلير 2013 ص 02

[2] . بن عبد العزيز خيرة،" **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيد الاداري**"، مجلة الفكر، العدد الثامن، جامعة باتنة،بت، ص 317

[3]. مختار عبد القادر وعبد الرحمن عبد القادر،" **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مداخلة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي (النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي)، قطر، 19 الى 20 ديسمبر 2011

. احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم (البعد الاقتصادي)

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ممارسة السلطات، السياسية، والاقتصادية والإدارية لتحسين شؤون المجتمع على كافة المستويات، وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم والسعي إليها، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة خلافاتهم.[1]

الحكامة من منظور التنمية الإنسانية: هو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لاكثر المجتمعات تهميشا وفقرا.[2]

اما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فتعرف الحكامة على أنها قدرة الحكومة على الحفاظ على السلم الاجتماعي، وضمان القانون والنظام والترويج من اجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي، وضمان الحد الادنى من التامين الاجتماعي.[3]

تعريف الامم المتحدة: الحكامة هي الأسلوب التشاركي للحكم ولتدبير الشؤون العامة وترتكز على تعبئة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص وكذالك من المجتمع المدني، بهدف تحقيق العيش الكريم والمستدام لجميع المواطنين.[4]

المطلب الثالث: مقومات الحكامة

يراد بمقومات الحكامة مجموع المؤشرات والمعايير لدراسة أنظمة الحكم المختلفة والتعرف على مكامن الضعف فيها، واقتراح ما ينبغي ان يكون من حلول لترشيدها.

---

[1]. عادل عبد اللطيف، مرجع سلبق ص 06

[2]. ناجي عبد النور، **دور منظمات المجتمع المدني، في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**، مرجع سابق ص 107

[3]. المرجع نفسه، ص 107

[4]الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، **الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011**، المغرب: يونيو 2011،ص 04.

وتختلف مقومات وخصائص الحكامة باختلاف التعاريف ووجهات النظر المتعددة حولها، وسنشير إلى أهمها أي تلك التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي:[1]

1. المشاركة: وتشير إلى حق كل من الرجل والمرأة في إبداء الرأي والمشاركة في صنع واتخاذ القرار، إما بصورة مباشرة أو عن طريق المجالس التمثيلية المنتخبة وهذا ما يلزم توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات وتكفل العمل الجماعي في اطر قانونية حرة تحث على حرية التعبير.

2ـ حكم أو سيادة القانون: ويقصد به سيادة القانون على الجميع من خلال الحفاظ او ضمان حقوق الانسان، تنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة، واحترام مبادئ سياسية قانونية مثل الفصل بين السلطات والاستقلالية.

3. ـ الشفافية: ترمز إلى حق المواطن في التعرف على المعلومات الضرورية والموثقة، وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، ويجب نشرها واطلاع المواطنين عليها بطريقة علنية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة وتقليص ومحاربة الفساد من جهة أخرى.

4 ـ الاستجابة: وتمثل قدرة الموئسات على تقديم الخدمات لمن يطلبها او ينتفع بها دون تفرقة أو استثناء.

5 ـ التوافق (الإجماع): ويرمز إلى سعي الحكامة السياسية إلى تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الأفضل معتبرا مصلحة الجميع فوق المصالح الفردية

6ـ المساواة: العدالة وضرورة تكافؤ الفرص للجميع

7ـ الكفاءة والفعالية: وتمثل مدى قدرة المؤسسات على تنفيذ المشاريع، و تقديم نتائج تستجيب لحاجات الفرد مع الاستخدام العقلاني للموارد.

8ـ المساءلة: وتعني خضوع صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من قبل الجمهور، كما ترمز الى القدرة على محاسبة المسئولين عن إدارتهم للموارد العامة بهدف حماية الصالح العام.

---

[1]. بن نعوم عبد اللطيف، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية(دراسة حالة الجزائر)**،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير)، 2016/2015، ص ص 25 ـ 26.

9- الرؤية الإستراتيجية: ترمز إلى وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع خطط إستراتيجية لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف ووفقاً للموارد المتاحة سواء منها البشرية او الطاقات المتوفرة آخذين البعد المستقبلي بعين الاعتبار.

المبحث الثاني: ماهية التنمية السياسية

ظهر مفهوم التنمية نتيجة للمتغيرات التي ظهرت في العالم. فمند بداية عصر الاستعمار أخذت الدول الغربية المتطورة تنظر إلى البلاد الأخرى نظرة استعلائية مدعية رغبتها في تطوير وتنمية البلاد التي وقعت تحت نفوذها وبرز هذا بصورة جلية مند الحرب العالمية الثانية، إذ حددت الدول الغربية المعايير التي تفرق بين التقدم والتخلف وبين التقليدي والحديث وكان من أهم المعايير التي وضعت للتمييز بين البلدان المتخلفة والمتحضرة .مدى ازدهارها الاقتصادي والعلمي وانعكاسه على الوضع الاجتماعي والمعيشي[1].

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية التنمية السياسية وذلك وفق المطالب التالية

المطلب الأول: جذور الاهتمام بالتنمية السياسية

المطلب الثاني: تعريف التنمية السياسية

المطلب الثالث: مداخل دراسة التنمية السياسية

المطلب الأول: جذور الاهتمام بالتنمية السياسية

بدأ الاهتمام بالتنمية السياسية يأخذ بعدا عالميا باعتبارها جزءا من التنمية الشاملة مند ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948 وما تلاه بعد ذلك من العهدين الدوليين للحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية[2].

مرت التنمية السياسية بمراحل عدة، ففي **المرحلة الأولى** كانت التنمية السياسية لأي مجتمع تقاس من خلال تحديد مدى اكتساب هذا المجتمع لمجموعة من الخصائص السياسية

[1] حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة)، الجزائر:2007.2008 ص 11

[2] . المرجع نفسه، ص12.

مثل المأسسة والاندماج والشرعية وبرز هدا في دراسات **فيربا وكومان** حول التنمية السياسية[1].

أما **المرحلة الثانية** فتبدأ من منتصف الستينات حيث حاول علماء السياسة إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية وربطها بقدرة النظام السياسي على الكبح والسيطرة على التوترات الناتجة عن مطالب الحركة الاجتماعية ومطالب الحركة السياسية.

المرحلة الثالثة وهي مرحلة السبعينيات فكانت التنمية السياسية تعني أساسا قدرة السلطة السياسية على وضع وتنفيذ السياسة العامة، وأخذت دراسات التنمية السياسية تركز على استعمال مدخل السياسات العامة القائم على نموذج الاختيار العقلاني الرشيد الذي يتميز بالتركيز على عملية التغيير والتطور التدريجية كشيء مرغوب فيه في عملية التنمية[2].

إن دراسة التنمية السياسية لا تعني دراسة السياسة في مجتمعات معينة وفي مستوى معين من النمو لأنه حتى المجتمعات التي يفترض أنها متقدمة لازالت تنمو ولأن دراسة التنمية السياسية لا تتناول دراسة رئيس ما، أو مؤسسة بعينها أو حزب ما، بل هي دراسة يجب أن تتم في إطار مفاهيم التنمية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية السياسية

طرح الباحثون والمختصون العديد من الدراسات والاجتهادات من اجل إدراج مفهوم دقيق لعملية التنمية السياسية، إلا أنهم لم يستطيعوا لاقتراب أكثر من معناها الحقيقي ويعود ذلك للأسباب والعوامل التالية[3]:

. مفهوم التنمية السياسية حديث النشأة من حيث المصطلح لا الوظيفة فهو لازال يتداخل مع العديد من المفاهيم والمصطلحات كالتحديث، التغيير، والتحول .

. لان الباحثين اختلفوا حول إعطاء تعريف موحد للتنمية السياسية، فمنهم من ينظر إليها بنظرة وظيفية ومنهم من يربطها بالبعد البيئي الحضاري.

. إن اغلب التعريفات التي أعطيت للتنمية السياسية كانت من اجتهاد العلماء الغربيين مما جعل من هده التعريفات تحمل توجهات قيمية ومنحازة لإيديولوجيات معينة.

---

[1] نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، الاردن: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007 ص87

[2] المرجع السابق، ص 89

[3]. بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،:2011 ص28

اولاً: اجتهادات الباحثين في تعريف التنمية السياسية

جمع" **لوسيان باي**" تلك الاجتهادات عام 1965 في قائمة ضمن كتابه.

"جوانب التنمية السياسية" أشار فيه إلى عشرة تعريفات هي[1]:

. التنمية السياسية شرط مسبق للتنمية الاقتصادية.

. التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية.

. التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.

. التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي.

. التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية.

. التنمية السياسية هي التحديث السياسي.

. التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.

. التنمية السياسية هي كل ما تمتاز به المجتمعات الصناعية.

. التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية .

. التنمية السياسية هي أحد جوانب التغيير الاجتماعي الشامل.

من خلال هذا العرض لمختلف التعريفات للتنمية السياسية خرج" **لوسيان باي**" بالنتائج. التالية [2]:

. اتضاح درجة الخلط التي أحاطت بالمفهوم .

. على الرغم من الخلط إلا أنه هناك اتفاق على بعض الأساسيات .

خلص "**لوسيان باي**" إلى تعريف أكثر شمولا للتنمية السياسية وهو " أن التنمية السياسية هي جانب من عملية التغيير المتعددة الجوانب وهي تقوم على ثلاث عناصر أساسية هي:[1]

---

[1] . عباش عائشة، **اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي . مثال تونس** .
(مذكرة ماجستيرفي العلوم السيايسة والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة،)2007 . 2008 ,ص17

[2]. المرجع السابق، ص 18

. المساواة : أي المساواة في فرص المشاركة في صنع القرار السياسي تتضمن التنمية السياسية انخراط ومشاركة الجماهير في الأنشطة السياسية.

. القدرة :قدرة النظام السياسي على تحويل المدخلات إلى مخرجات ومدى تأثيره على بقية المجتمع .فالقدرة تتعلق بمدى كفاءة الأبنية الحكومية والظروف المؤثرة عليها وتختلف قدرة الأنظمة باختلاف طبيعتها.

. التمييز والتخصص :وتتمثل في تقسيم العمل داخل أبنية الحكومة كما يعبر عن نوع من الاندماج بين العمليات والأبنية المعقدة والمختلفة، والتمييز لا يعني التجزئة . تجزئة النظام السياسي.

تعريف"**غابرييل الموند**" للتنمية السياسية: يرى بأنها " استجابة النظام السياسي للتغييرات سواءً في داخل المجتمع أو داخل البيئة الخارجية، خاصة منها تحديات بناء الدولة والمشاركة والتوزيع، فهي عبارة عن بنية متميزة تحتوي على أنظمة فرعية متعددة[2].

أما " **صامويل هنتنقتون**" فيربط عملية التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية التي تعني لديه اتفاقا عاما لدى الأفراد على معنى القانون ومفهوم الحقوق، مدعومة برغبتهم المشتركة في الحصول على المنافع المتبادلة ثم القيام بتنظيم هده الرغبات بشكل يحمل معه صفة الدوام والاستقرار[3].

يرى بعض الباحثين أن للتنمية السياسية خمس مدلولات هي[4]:

. المدلول القانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة أي الأسس الديمقراطية بكل أبعادها .

. المدلول الاقتصادي :يعني تحقيق نمو اقتصادي يتوافق وتطلعات الشعب الاقتصادية .

---

[1]. بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية . دراسة حالة الجزائر 1989. 2012** ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة)، 2012 . 2013، ص69

[2]. بختي زكرياء، **دورالتنمية السياسية في اداء المجالس المنتخبة**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بن يوسف بن خدة)، 2002 . 2003، ص21

[3]. المرجع نفسه، ص16

[4]. محمد شطب عبدان المجمعي، **النخبة السياسية وأثرها على التنمية السياسية**، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد: الرابع العراق، ب ت ن، ص138

. مدلول إداري :يعني ضرورة وجود إدارة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفاعلية والكفاءة والعقلانية .

. مدلول سياسي : تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية والمشاركة في الحياة السياسية.

. مدلول ثقافي : ارتباط التنمية بالتحديث الناتج عن ثقافة سياسية معينة.

هده المدلولات تفترض وجود عنصر التوحد بين الجماهير والسلطة لتحقيق حالة الانسجام والتكامل للحفاظ على بقاء واستمرارية التنمية السياسية.

ثانياً: التنمية السياسية والمصطلحات المتداخلة معها

. التغيير:يعبر عن التغيير بمعناه الواسع بأنه الانتقال من حالة إلى حالة أخرى انتقالا لا يؤثر على العملية والبنية معا، ويكون التغيير كميا أذا اقتصر على التغيير في حجم ناتج العملية، أو نوعيا إذا تعلق بالتغيير في طبيعة الشيء موضع التغيير، ويكون ايجابيا إذا ساهم في رفع مستوى أداء البنية وسلبيا إذا خفض في ذلك المستوى[1].

. التحول: وهو تغيير شديد الوطأة كثيرا ما تنجم عنه مشكلات اجتماعية، وسياسية واقتصادية,وثقافية يصعب مواجهتها في حينها، فهو يختلف عن التنمية والتحديث والترقية، وغيرها من التعبيرات التي تحمل معنا ايجابيا وتتطلع دائما نحو الأحسن ويكون التحول عادة نتيجة للاستعمار طويل المدى، أو نتيجة للحروب الأهلية أو بعض الكوارث الطبيعية[2].

. التحديث السياسي : يرى "**دافيد ابتر**" أن التحديث السياسي حالة خاصة من النمو يستوجب ثلاث شروط[3]:

. نظام اجتماعي يمكن أن يتطور دون أن يدمر نفسه

. بنيات اجتماعية مرنة ومتمايزة

. بيئة اجتماعية توفر الشروط والظروف المناسبة للعيش في عالم متقدم

---

[1]. هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر**،(مدكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر)2006، ص47

[2]. بومدين طاشمة، **مسالة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر (1988 .1992)**،(مدكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر)2000 . 2001، ص 5

[3]. محمد بن عطة وآخرون، **المقاربة المفاهيمية لتنمية السياسية**، مجلة الدراسات والابحاث الدستورية والسياسية، جامعة وجدة ، المغرب:2010 .2011، ص14

أما **هنتنغتون** فانه يضع الحداثة السياسية والتنمية السياسية في اتجاه واحد, ويشترط لتحقيقهما توفر ثلاث عوامل [1]:

. ترشيد السلطة: أي ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد

. التمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد بيئة مخصصة لها

. زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين

ويرى بعض علماء الاجتماع أن هناك مطابقة بين مفهوم التحديث السياسي والتنمية السياسية, ويرون أن عملية التحديث ترتكز على ثلاث خصائص أساسية:[2]

. تركيز متزايد لسلطة الدولة مقرونا بإضعاف المصادر التقليدية للسلطة .

. اختلاف وتمايز وتخصيص المؤسسات السياسية .

. المشاركة الشعبية المتزايدة في الممارسة السياسية ومزيدا من ربط الأفراد بالنسق السياسي ككل.

المطلب الثالث: مداخل دراسة التنمية السياسية

يعتبر المدخل النظري أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعا خاصا وهو اتجاه أو ميل لاختيار إطار مفاهيمي معين والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات لأجل الوصول إلى نظرية معينة كما يحدد الطرق التي يعتمدها الباحث في موضوع الدراسة[3].

. **المدخل القانوني:** يعتبر المدخل القانوني في دراسة التنمية السياسية من المداخل التقليدية التي لم تعد تشغل اهتمام الباحثين في هدا المجال .

بدأت ظاهرة الاهتمام بدسترة النظم السياسية بشكل كلي في كافة بلدان العالم بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية، حيث يمثل القرن الثامن عشر عصر انتشار الأفكار النيرة والانفتاح, ويرجع ذيوع هدا المدخل إلى عدة عوامل فمن ناحية شهدت بداية القرن العشرين

---

[1] . المرجع نفسه، ص15

[2]. المرجع السابق، ص 15

[3]. بليل زينب، مرجع سابق، ص72

ثورة في صياغة الدساتير وانتشارها في أوربا وأمريكا، ومن ناحية أخرى ظهرت فكرة التدريب سواءً على المواطنة للمهاجرين الجدد أو على الإدارة والخدمة العامة[1].

يمثل جوهر التنمية السياسية عند فقهاء القانون بشكل أساسي في قيام الدولة القانونية التي تخضع فيها الهيئات الحاكمة لحكم القانون ,وتكون السيادة والكلمة العليا للقانون ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا، ولدلك تخضع السلطة للقانون وليس لإرادة الحاكم[2].

. **المدخل الماركسي** (المادي) :ينظر أنصار هدا المدخل إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع ,ويعتبرون أن النظام السياسي يعد نظاما ناميا حينما يعكس مصالح الطبقة العاملة ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج ويحول دون حدوث الاستقلال الطبقي، ويرون أن الطبقة العاملة هي الأجدر بحيازة القوة في المجتمع وحمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الشيوعي المأمول[3].

يؤكد أنصار هذه النظرية على الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع وما يترتب عليه من بلورة للمصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقات المختلفة، وما ينجم عن دلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العمالية وتطوير البناء الكلي للمجتمع، وعلى هدا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية، وهي ديمقراطية الأغلبية الساحقة من الجماهير والتي سوف تتحول في ما بعد إلى ديمقراطية اشتراكية[4].

. **المدخل البنائي الوظيفي**:ينطلق أنصار هدا الاتجاه في تحليلاتهم من افتراض يتمثل في اعتبار المجتمع المدني نسق اجتماعي مترابط داخليا ينجز كل جزء من أجزائه وظيفة محددة، بحيث ان كل خلل أو تغيير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغيير في باقي أجزاء النسق[5].

---

[1]. المرجع نفسه، ص73

[2]. المرجع السابق، ص73

[3]. بياضر محي الدين، **المجتمع المدني في المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**،(مدكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة)، 2012.2011، ص65

[4]. المرجع نفسه، ص65

[5]. عمارة ليلى، مرجع سابق، ص 45

استعار علماء السياسية الوظيفيون مفاهيم البنائية الوظيفية من الدراسات الاجتماعية ومن أفكار عالم الاجتماع (**بارسونز**) على وجه الخصوص، غير أنهم لم يكتفوا بتلك المفاهيم في تحليلاتهم وإنما قدموا وطرحوا العديد من الأبعاد والمفاهيم الجديدة من خلال التركيز على مفهوم الدولة والوظيفة بدل السلطة والقوة، والأدوار بدل المناصب، والأبنية بدل المؤسسات[1].

ينطلق البنائيون في تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية من افتراض مفاده أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث والمتمثلة في توفر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تنمح النظام السياسي القدرة على التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية من جهة، وضمان بقاء النظام السياسي واستمراره في أداء وظائفه من جهة أخرى[2].

إن التنظير التنموي بمختلف جوانبه ارتبط خلال مساره التطوري بجوانب إيديولوجية تمثلت في السعي إلى تسويق القيم الأوربية واتخاذ النموذج الغربي كمقياس لدراسة التنمية في الدول النامية، كما أن التنظير التنموي جعل القيم الغربية المركزية، إطارا نظريا يسعى لمنافسة النظريات التي تفسر التحولات الاجتماعية[3].

. المدخل أو المنظور الحضاري:

إن دواعي إيجاد مدخل منهجي بديل في حقل التنمية السياسية ينبع أساسا من مبررات معينة يتعلق جزء منها بمعطيات الواقع العربي الإسلامي وينبع ثانيها من الواقع العالمي الفكري والمنهجي.[4]

يرجع الفضل في صياغة (المنظور الحضاري) إلى الدكتورة منى أبو الفضل والتي قدمت اقترابها هذا كمجموعة محاضرات لطلبة العلوم السياسية بجامعة القاهرة 1982-1983

وقد أشار الدكتور نصر محمد عارف إلى الأسس المعرفية لهذا المدخل ألمنهاجي في شكل مسلمات أو فرضيات أولى له وهي:[5]

---

[1]. ،المرجع،نفسه، ص46

[2]. المرجع السابق، ص47

[3]. حسن بن كادي، مرجع سابق، ص60

[4]. بومدين طاشمة،**دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، مرجع سابق، ص 75

[5]. نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة(النموذج المعرفي . النظرية . المنهج)**، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002،ص ص 400-401

1. التأكيد على الوحي كمصدر من مصادر المعرفة، وتأثير هذا المصدر على نشأة وصيرورة الكيان العربي عبر تاريخه، حيث مثل الوحي مصدراً لنشأة الجماعة السياسية العربية الأولى، ودافعها لصيرورتها التاريخية.

2. انطلاقا من ذلك يعطي المنظور الحضاري وزنا خاصاً للإبعاد الثقافية والمكونات المعرفية في الظواهر السياسية، انطلاقاً من نظرة تؤكد على تفاعل وتشابك جميع المتغيرات والأبعاد المكونة للظاهرة الاجتماعية دون إعطاء أي منها صفة المتغير المستقل الوحيد.

3. إن تطور المجتمع وصيرورته التاريخية يحكمها منطق الدافعية الحضارية، وليس المادية الجدلية أو التاريخية، فمصدر الحركة طبقا لمفهوم الدافعية هو المشيئة أو الإرادة الإنسانية.

4. إذا كانت طبيعة حركة المجتمعات في النسق المعرفي الأوروبي بجناحيه تتم في اتجاه واحد خطي متصاعد، قد تعتريه تذبذبات ولكن لا تغير من طبيعة الخطيئة، فان منطق الدافعية الذي تعكسه الخبرة التاريخية الإسلامية يقوم على فكرة الدائرية الحلزونية حيث يسير المجتمع في دورات متراكمة من الصعود والازدهار ثم التدهور والانحدار ثم دورة أخرى وهكذا.

الفصـــل الثـــاني

الفصل الثاني:اشكاليةالتنمية السياسية في الجزائر

عرفت الجزائر كغيرها من الدول التي عانت من الاحتلال حركة إعادة يناء واسعة وتجارب تنموية متعددة، وشهدت خلال مرحلة البناء هذه عدة أزمات وتحديات شملت كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتعد إشكالية التنمية السياسية أحد ابرز هذه الأزمات.

سنحاول في هذا الفصل عرض تجربة الجزائر في التنمية السياسية من خلال التطرق لمؤشرات التنمية السياسية والفواعل الأساسية في التنمية السياسية في الجزائر انتهاءً عند المعوقات التي حالت دون تحقيق تنمية سياسية حقيقية في الجزائر

المبحث الأول: مؤشرات التنمية السياسية في الجزائر

إن تحقيق التنمية السياسية في أي مجتمع يستلزم الأخذ بعين الاعتبار جملة من الشروط والمؤشرات الضرورية. و كما انه يوجد اختلاف حول مفهوم التنمية السياسية يوجد أيضا اختلاف حول مؤشراتها، ومن خلال هذا الفصل سنعرض بعض هذه المؤشرات التي نرى أنها مناسبة للتعرف على واقع التنمية السياسية في الجزائر، وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: الثقافة السياسية

المطلب الثاني: المشاركة السياسية والاستقرار السياسي

المطلب الثالث: التحول السياسي

المطلب الأول : الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تتضمن انساقا متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية، بحسب الأجيال والبيئات وهي عموما تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما.

يعتبر" **غابرييل الموند** "من أوائل من ادخل الثقافة السياسية إلى الدراسات السياسية وذلك في مقالة هدف من خلالها إلى أن يقدم تصنيفا مقارنا للنظم السياسية نشرت عام1956، والتي أشار فيها إلى أن الثقافة السياسية هي على صلة وثيقة بالثقافة العامة،

فالنظام السياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية محددة كما أن السياسية والسلطة في أي مجتمع تتأثر اشد التأثر بالقيم والمفاهيم والتصورات السائدة[1].

أولا: **تعريف الثقافة السياسية**

يعرفها **ألموند** على أنها عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمهارات السياسية، ومثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به فأن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها وزعمائها اتجاه جميع جوانب النظام السياسي[2].

ويعرفها "**لوسيان باي**" بأنها التاريخ الجمعي للنظام السياسي وتاريخ الأفراد الذين يكونونه، فهو مجموعة الاتجاهات والمعتقدات التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية[3].

ثانياً: مراحل تطور الثقافة السياسية في الجزائر

عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية على النحو التالي[4]:

. المر حلة الأولى: من الاستقلال والى غاية نهاية السبعينيات.

طبعت النظام السياسي الجزائري ثقافة سياسية ضيقة أقصي فيها الشعب وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية، وتكفي الإشارة إلى انه والى غاية 1976 لم يتوفر للشعب الجزائري مجلسا شعبيا منتخبا يعبر من خلاله عن آرائه ويساهم في القرارات السياسية للبلاد، فقد امتثل الشعب في هذه المرحلة لمخرجات النظام السياسي الذي احتكرت سلطة قراراته نخبة من العسكر(مجلس الثورة) دون أية ردة فعل، ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع وقهر المعارضة السياسية التي أرغمت على الخروج من الجزائر.

---

[1]. وسام محمد جميل صقر، **الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005\2009**(مذكرة ماجستير في العلم السياسية، كلية الاقتصادوالعلوم الادارية) جامعة الازهر، غزة فلسطين: 2010 ،ص21

[2]. ولد الصديق ميلود، **الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي**، عمان:مركز الكتاب الاكاديمي، 2014،ص93

[3]. كامل محمد الجزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، الاردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004. ،ص96

[4]. محمد بوضياف، **الثقافة السياسية في الجزائر. 1962 . 1988** . مجلة العلوم الانسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر:ب ت ،ص119

. المرحلة الثانية:بدأت مع مطلع الثمانينات وامتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988. والتي انهارت فيه شرعية النظام السياسي الجزائري، ذلك أن مؤسسة الرئاسة وبحكم نزعتها الليبرالية خفضت قليلا من سيطرتها على حركة المجتمع، فازدهرت الكثير من القوى المعارضة، خاصة منها الإسلامية والامازيغية، يضاف الى ذلك تحسن مستوى التعليم وإدراك الكثير من شرائح المجتمع لحجم الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري.

ثالثاً: الثقافة السياسية في الجزائر في ظل التعددية.

إن تجربة التعددية في الجزائر أفرزت تعددية سياسية سلبية وشكلية لا تخدم التنمية السياسية ما ساعد النظام على إعادة هيكلة نفسه والاستمرار في احتكار السلطة السياسية في ظل غياب معارضة حقيقية تسمح بتقديم البديل وتجبر النظام على العمل الديمقراطي، فالتعددية السياسية بهذا الشكل القائم على الممارسة الشكلية في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية لا تؤدي إلا إلى الزيادة في تغييب المواطن وعزوفه عن المشاركة في صنع القرار، والى تكريس هيمنة الدولة وتغييب المجتمع المدني[1].

رابعاً: التنشئة السياسية

التنشئة السياسية مؤشرا لتعديل الثقافة السياسية أو بناء أخرى جديدة، وهي أداة هامة لخدمة التنمية السياسية ، والمجتمع بتنظيماته الرسمية وغير الرسمية يلعب دورا هاما في جعل عملية التنشئة السياسية فاعلة أو العكس.

تعرف التنشئة السياسية بأنها الطريقة أو العملية التي ينقل من خلالها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل يليه، وهذه العملية تخدم المجتمع وتساعد في الحفاظ على التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع[2].

ساهمت مظاهر الأزمة الانتقالية في الجزائر في هز أركان المنظومة الوطنية ومنها أركان المنظومة التربوية والسياسية والأسرية والإعلامية ذات الأثر المباشر في عملية التنشئة السياسية والتأهيل السياسي.

---

[1]. بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية والتنمية السياسية في الجزائر. دراسة حالة الجزائر 1989. 2012** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة سعيدة: 2012 /2013 ص 218.

[2]. مولود زايد الطيب، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**، الاردن:المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001،ص11

المطلب الثاني: المشاركة السياسية والاستقرار السياسي

أولا: **المشاركة السياسية.**

تتضمن التنمية السياسية في إحدى جوانبها، تنمية روح المواطنة والولاء والمشاركة السياسية، هذه الأخيرة التي تعد مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي، .كما تعد أزمة المشاركة السياسية من بين الأزمات المترابطة التي تواجه عملية التنمية السياسية، وتواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية[1].

1: تعريفها:

لقد قام مفهوم المشاركة السياسية على عدة تعريفات، ويرجع ذلك إلى اختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية، فقد عرفها "**سيدني فيربا وترومان ناي**" بأنها تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها المواطنون المعنيون والتي تسعى للتأثير على عملية اختيار رجال الحكم أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التنمية كما تعرف أيضا بأنها إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه حتى يكون لهم دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية والتصويت والترشح للهيئات الانتخابية[2]

2: مراحل المشاركة السياسية: أربع مراحل وهي:[3]

- **الاهتمام السياسي:** ويندرج هذا الاهتمام من مجرد المتابعة أو الاهتمام بالقضايا العامة على فترات مختلفة قد تطول وتقصر، بالإضافة الى متابعة الأحداث السياسية حيث يهتم بعض الأفراد بالمناقشات السياسية مع عائلاتهم وزملائهم في العمل وتزداد هذه الظاهرة خلال الأزمات وأثناء الانتخابات.

- **المعرفة السياسية:** ويقصد بها معرفة الشخصيات السياسية في المجتمع سواءً على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء مجلس الشعب.

---

[1]. صخر المحمّد، **أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية** " الجزائر نموذجا"،حلقة بحثية،جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، سوريا: 2010 . 2011 ص2

[2]. بو جعفة رشيدة، **المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية**، المجلة الافريقية للعلوم السياسية،الجزائر: ب ت ن

[3]. بليل زينب، مرجع سابق، ص 27

ـ **التصويت السياسي:**ويكون من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية وتقديم الدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين بالتصويت.

ـ **المطالب السياسية:** وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب السياسية والجمعيات لتطوعية.

: علاقة المشاركة السياسية بالوعي السياسي

ترتبط المشاركة السياسية بالوعي السياسي على اعتبار ان الأفراد لابد ان يكونوا على وعي بالنشاط السياسي الذي يقومون بهي سواءً كان هذا النشاط متعلق بالانتخابات أو صنع القرار أو غيره، إذ لا يمكن للفرد أن يشارك في مجال السياسة وهو في حالة لاوعي ويمكن دراسة مدى تطور المشاركة السياسية في الجزائر من خلال دراسة مؤشراتها المتمثلة في العملية الانتخابية ودور وسائل الإعلام والأحزاب السياسية في صنع القرار السياسي[1].

ثانياً: الاستقرار السياسي

1: تعريفه

يتعدد مفهوم الاستقرار السياسي شأنه في ذلك شان المفاهيم الأخرى في علم السياسة، فبعض الباحثين تعرضوا لموضوع للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، كما انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي اقتصادي وتدهور مؤسسي وتشتت ثقافي، أكثر مما انشغل بتوصيف الاستقرار السياسي بحد ذاته. إلا أن أولئك الباحثين اتفقوا على مجموعة من المؤشرات التي تدل على الاستقرار السياسي مثل قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة وشرعية النظام السياسي، تقبل أفراد المجتمع للنظام وخضوعهم له طواعية، محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية مثل رئيس الوزراء والوزراء والاستقرار البرلماني، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية وغياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية وتحقيق الوحدة الوطنية واختفاء الو لاءات التحتية[2].

1: تحدي الإصلاح السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في الجزائر

ومن أهم معوقات الإصلاح السياسي في الجزائر نذكر ما يلي :

---

[1]. سامية حضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطي**ة، مصر: ب د ن، 2005ص24

[2]. علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان(2012.1981)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الاوسط، 2012،ص 09.

- العجز الدستوري ومأزق الفصل بين السلطات
- ضعف دور الاحزاب السياسية والمجتمع المدني
- ضعف مستوى الوعي والثقافة السياسية

تعيش معظم الفئات الاجتماعية حالة من عدم الوعي، الأمر الذي جعل من هؤلاء ينظرون إلى النظام القائم إلى جانب المؤسسات الغير رسمية نظرة ريبة، تغيب عنها الثقة، هذا ما أدى إلى بروز فجوة كبيرة بين المواطنين والسلطة.

كانت أولوية النظام السياسي الجزائري بعد سنة 1999 (وصول **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة** للسلطة) هو الاستقرار الأمني ولم يهتم كثيرا بدعم الاستقرار السياسي بكل أبعاده في مجال تقوية دولة المؤسسات وتعزيز الحريات وفتح المجال السياسي أمام مختلف الأحزاب والقوى الوطنية، واسمرت الأوضاع على حالها حتى اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي سنة 2010، أين أطلق الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** مشاورات اشرف عليها رئيس مجلس الأمة **عبد القادر بن صالح** في2011/04/15، تتعلق بالإصلاحات السياسية والدستورية، فتم إقرار ترقية حقوق المرأة السياسية إضافة إلى قانون جديد للأحزاب وتحرير قطاع السمعي البصري.

إن الإصلاحات السياسية الجزائرية النابعة من مبادرة السلطة وبعد التفاف الموالاة حولها جعلت المعارضة تصفها بأنها افرغ من محتواها، وأنها لم تنبع عن قناعة او ثقافة سياسية جديدة للنخبة الحاكمة، فأجهضت قبل أن تولد لأنها لم تجد الأرضية المناسبة المتمثلة في توافق نخبوي وثقافة سياسية ديمقراطية متفتحة قائمة على المرونة وقبول التعدد والاختلاف وقابلة للتعميم عبر عملية التنشئة السياسية وليس من خلال إعادة الحكم إلى جماعة مصلحيه وتشخيصه في رئيس الجمهورية من خلال إلغاء المعارضة مع اعتماد التعبئة والتجنيد السياسي بدلاً من المشاركة الحقيقية[1].

[1]. روابحي رزيقة، **اثر الثقافة السياسية على اداء النظام السياسي . دراسة حالة الجزائر. 2014/2000**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة المسيلة،:2014/2012، ص 106.

المطلب الثالث: التحول السياسي

أولا: **تعريف التحوّل السياسي**

يمكن تصنيف التعريفات المعطاة لـ التحول السياسي إلى مجموعتين أساسيتين: الأولى تعرف التحول السياسي كسلوك" والثانية تعرفه كأسلوب"[1]

أ-التحول السياسي كسلوك

يعني التحول السياسي انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو للحزب... كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكلّ الاحتمالات، كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه: رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية. وهو حسب "صامويل هانتنغتن" تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية.

وهناك من ربط المفهوم بما حدث في أوروبا الشرقية، فعرف التحول السياسي بأنه انتقال الأنظمة السياسية في شرق أوروبا وانتقال الشيوعية/الاشتراكية إلى الديمقراطية/الاشتراكية

ب-التحول السياسي كأسلوب

تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.

ثانياً: مراحل التحول السياسي

يشير بعض الباحثين إلى أن عملية التحول الديمقراطي تمر أو تتم عبر ثلاث مراحل[2]:

. المرحلة الأولى: تتمثل في الفترة التي تنقضي بين سقوط النظام وسيطرة النظام الذي يحل محله مسيطراً سيطرة تامة على السلطة وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المرحلة تتسم بعدم اليقين السياسي، وأنها مادة للأحداث الغير مرئية والإجراءات الغير محدودة والنتائج

---

[1]. عياد محمد سمير ،**اشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الديمقراطي**، مداخلة في ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر: 16-17-ديسمبر 2008، ص43

[2]. محمد سعد ابو عامود، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010،ص168

الغير مقصودة، والكبح الطبيعي للبنيات الاجتماعية والمؤسسات السياسية، اذ يتوقف مؤقتا ويضطر الممثلون في الغالب للاختيار المتسرع والمضطرب والتحالفات التي يدخلون فيها عادة متغيرة وخاضعة لظروف المختلفة.

. المرحلة الثانية: وهي مرحلة تدعيم الديمقراطية وتعني ثبات مستوى سلوك القادة السياسيين والتفسير العلمي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديمقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة واقامت آلية سياسية جديدة تحمي المصالح وتضمن الوساطة بين المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع المختلفة، وباختصار فان التدعيم يعني نهاية مرحلة تعلم الديمقراطية.

. المرحلة الثالثة: وهي مرحلة استقرار الديمقراطية وتجدر مؤسساتها في المجتمع وتشكل ثقافة المجتمع السياسية بما يؤدي الى رفض كل بدائل الديمقراطية، ولا يستطيع ان يتصور إمكانية وجود أي نظام آخر.

ثالثً: الدوافع السياسية للتحول السياسي في الجزائر:

هناك عدة عوامل سياسية أثرت على النظام السياسي الجزائري وفجرت أحداث 05اكتوبر 1988 ومنها:

ـ أزمة البناء المؤسساتي للسلطة السياسية في الجزائر، وأزمة الصراع ونمو المعارضة السياسية .

فقد عانت المؤسسات السياسية الجزائرية من الضعف وعدم الاستقلالية حيث كانت تخضع للسلطة التنفيذية وكان رئيس الدولة يشارك البرلمان في الوظيفة التشريعية ، كما كان نواب المجلس الشعبي الوطني ينتمون إلى حزب واحد، هذا ما أضعفه وجعله يفتقد للسلطة اللازمة التي تمكنه من ممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية والمخولة له دستوريا، خاصة في مواجهة الوظيفة التنفيذية، كما عانى النظام السياسي الجزائري من أزمة الصراع التي برزت اثر وفات الرئيس هواري بومدين. بالإضافة إلى ما سبق عانى النظام السياسي الجزائري من أزمة نمو المعارضة فبعد حوالي 20 سنة من الاستقلال تكونت قوى سياسية مختلفة طالبت بالمشاركة السياسية وابتعدت عن توجهات النظام السياسي الذي كرس ضدها

كل اشكال العنف والتهميش ومنع حرية التعبير وخرق لحقوق الإنسان بغية المحافظة على السلطة[1].

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في التنمية السياسية في الجزائر

يرتبط فهم التنمية السياسية بفهم القوى المؤثرة في المجتمع والتي تعتبر من الفواعل المؤثرة في المسار التنموي السياسي.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم هذه الفواعل المؤثرة في عملية التنمية السياسية وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المجتمع المدني

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: النخبة الحاكمة

المطلب الأول : المجتمع المدني

أولا: تعريف المجتمع المدني

سعى علماء السياسة والاجتماع عبر لترسيخ مصطلح المجتمع المدني وترويجه، إلا أن الاختلاف في صيغة تعريف معين له ظل قائما نظراً للاختلافات الفكرية والإيديولوجية بين الباحثين والدارسين المهتمين بهذا المفهوم.

فمثلاً ترى الليبرالية الجديدة ان المجتمع المدني هو: "المساحة بين العائلة والدولة" والتي يحدد ويختار فيها الأفراد الأشكال التعاقدية المختلفة بينهم وبين الآخرين للوصول إلى أهداف يتم الاتفاق عليها بمعزل وبعيد عن تدخل الدولة.[2]

بينما يرى آخرون ومن بينهم "غرامشي" ان المجتمع المدني هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، المجتمع المدني يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والتعاونية في حدها

---

[1]. شهرزاد صحراوي، **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية . دراسة مقارنة (تونس، الجزائر ، المغرب)**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة) الجزائر: 2013/2012، ص58.

[2]. ناصر الشيخ علي، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين 2010، ص 16

الأدنى على الأقل، أي انه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث" المؤسسة، البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات والجمعيات.[1]

ثانياً: مقومات المجتمع المدني

يقصد بمقومات المجتمع المدني تلك الخصائص أو السمات التي إذا توفرت في مجموعة ألبنا أو العلاقات الاجتماعية جاز لنا أن نقول بوجود مجتمع مدني في هذا الحيز المكاني أو ألزماني. وفي ما يلي عرض لاهم هذه المقومات[2]:

. التعددية التنظيمية: وتعني وجود المكونات أو العناصر المختلفة للمجتمع المدني أو على الأقل عدد كبير منها، حيث أن هذه المكونات تمثل البنية التحتية للمجتمع المدني، وينتفي وجود هذا المجتمع بدونها،ومن هذه المكونات المنظمات السياسية كالأحزاب السياسية وجماعات حقوق الإنسان، والمنظمات المهنية والنقابية كاتحادات الكتاب والمثقفين والمنظمات الاجتماعية كمنظمات المرأة والجمعيات الأهلية.

. التعددية الفكرية: من خصائص المجتمع المدني . باعتباره افرازاً للنظرية الليبرالية . أنه متعدد وتعددي، والتعدد لا يعني التناثر والتنافر والاصطدام والتناقض، فهو مجتمع يقوم على تضامن جزئي يعمل على تجاوز هذا التناثر والتناقض وجعل المجتمع المتنافر يعمل كوحدة واحدة وينتج إرادة واحدة، ان التعددية تعني التباين في الرؤى وهذا التباين على درجة كبيرة من الأهمية لقيام مجتمع حديث، اذ بدون هذا التباين يكون المجتمع تشكيلا ميتاً تعوزه دينامية الإبداع والخلق والتعبير. وإذا كانت غاية السياسة هي التسامي والتجاوز من أجل التوحيد الشامل، فان غاية المجتمع المدني هي حفظ التمايزات وكفالة الخصوصيات.

. الاستقلالية: إن الشرط الأول لتبلور مجتمع مدني حقيقي هو الانفصال بين الدولة والمجتمع، انفصالا لا يعني القطيعة او انعدام العلاقة، بل يعني التمايز والتوازي بين كيانين، والاستقلالية من أهم خصائص المجتمع المدني ومنظماته، إذ تتبدى في كل مراحل هذه المنظمات من التأسيس إلى العمل والأنشطة والمجالات، بل حتى حل هذه المنظمات ولوائحها الداخلية والتمويل أيضا. إن الاستقلالية تعني عدم تدخل الدولة بجهازها البيروقراطي في شؤون هذه المنظمات، تكمن أهمية هذه السمة . الاستقلالية . في كونها تأتي

---

[1]. المرجع السابق، ص 16

[2]. مصطفى محمد عبد الله قاسم، **التعليم والمواطنة**، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2006، ص45

في الأساس لتتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، بحيث تمثل شكلا من الحماية للفرد حتى لا يتعامل مع الدولة كفرد أعزل، بل كفرد في جماعة تعبر عن حقوقه ومصالحه.

. الطوعية: المجتمع المدني بمنظماته يجب أن يقوم على العمل الطوعي والمبادرة الفردية والنزع الى العمل الجماعي في إطار مشاركة منظمة وواعية، والانتماء الطوعي للمنظمات الغير حكومية يعد مؤشرا على حداثة هذه المنظمات في مقابل الانتماء العضوي ألقصري للأسرة او القبيلة، وهذا ما يميز البنى الاجتماعية التقليدية.

. اللا ربحية: مع استبعاد الربح يظل أساس التلاحم بين الإفراد في هذا القطاع هو التضامن من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه،وهو ليس الربح بالطبع وإنما فهم معين للخير العام للمجتمع، صحته، بيئته، وثقافته.

ثالثاً: دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر

تبرز أهمية المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، اذ لا يقتصر دوره في ترقية المواطنة السياسية او لعب دور الحلقة الاتصالية المحورية مع النظام السياسي فحسب، بل تتعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية، الديمقراطية التعددية والمشاركة.[1]

ويمكننا الإشارة الى الأدوار التالية:

1. تثبيت الديمقراطية: انطلاقا من ان الديمقراطية المعاصرة لم تعد مجرد آلية انتخابية او مجرد اطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية وإنما أصبحت ترمز في احدى اوسع معانيها الى المشاركة في اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فانها كهدف متروكة لنضج الفعل الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها إلا أنها تقوم في جوهرها على اساس التعدد السياسي واحترام مبدأ التداول على السلطة، والرقابة السياسية وتوفير الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، وتقوية وتدعيم قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية.[2]

---

[1]. امحند برقوق، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد مقاربة في الحسبة الديمقراطية**، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول: "دور المجتمع المدني في تنمية الدولة" جامعة ادرار: نوفمبر 2005، ص 50.

[2]. بياضي محي الدين،**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة يسكرة:2012/2011، ص 135

2. تعزيز المشاركة السياسية:

تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة والعمل السياسي بوجه الخصوص وما تقتضيه من تعبئة وتحريك لكافة الجهود والإمكانات والقدرات المادية والبشرية والفكرية و ـ التنظيمية اللازمة للعمل التنموي ـ من ناحية ومن طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية وما تستلزمه من جهود وسياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى.[1]

يأتي دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعيئة الجماهير وتوعيتهم يحقوقهم االسياسية من انتخابات ومناقشة للاحداث العامة والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية فضلا عن القضاء او التقليل من ظاهرة الاغتراب السياسي وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائمة بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية.[2]

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية

تحتل الأحزاب السياسية مركزا هاما من مراكز العملية السياسية في كافة النظم تقريبا. وهي تقوم في أي نظام حاكم يتسم بالنشاط السياسي

و يعد الحزب السياسي أداة مهمة وحيوية للتحديث، اذ يؤدي في المجتمعات التقليدية التي تتعرض للتحول مهمات متعددة: فهو يحدد طبيعة الدولة الجديدة ويوجه الاقتصاد الوطني وينظم البنا الفوقية السياسية، ويسهم في تغيير البنا الاجتماعية التحتية[3].

أولاً: تعريف الأحزاب السياسية

اختلف الدارسون وعلماء الاجتماع والسياسة في تعريف الحزب وتحديده، تمييزا له عن غيره من التنظيمات العامة في المجتمع.

لكن عموماً يوجد نوعين من التعريفات، يمثل احدها الانحياز الإيديولوجي للنظرية الليبرالية وتنطلق الأخرى من الانحياز الى النظرية الماركسية.

---

[1]. عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي البنية والاهداف**، الجزء الثاني، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 74

[2]. بياضي محي الدين، المرجع السابق،ص 156

[3]. غازي فيصل حسين،**التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، الاردن:دار الراية للنشر والتوزيع،2014، ص148

المجموعة الأولى: تنطلق هده المجموعة من التعريفات من النظرية الليبرالية التي تربط الحزب بالإطار البرلماني، وترى إن نشأة الحزب تبدأ من داخل البرلمان او من خارجه، فالحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد تصوغ أو تعبر عن القضايا الكبرى المشتركة بين أعضاء هذه الأعضاء، وقد لا تهتم الا بتنظيم نفسها بغرض المشاركة بنشاط وفاعلية في المنافسة على المناصب الانتخابية.[1]

تشمل هذه التعريفات الأحزاب التي توجد في بيئة تضم أكثر من حزب واحد تجرى بها منافسة انتخابية أي أنها تنحاز الى الخبرة والممارسة في المجتمعات الليبرالية الغربية ، والتي يهدف الحزب منها إلى مجرد الوصول الى السلطة في تنافس انتخابي مع أحزاب أخرى.[2]

المجموعة الثانية: تنطلق هذه التعريفات من النظرية الماركسية وترى ان الحزب السياسي هو عبارة عن اداة في يد الطبقة وهو قطاعها الطليعي، بعبارة اخرى ، الحزب هو مجموعة من الناس يربطها مع بعضها مصالح اقتصادية في المقام الأول وتحاول أن تصل غالى الحكم عن طريق والثورة.

ويختلف تعريف الحزب السياسي باختلاف وجهة نظر الباحثين فيعرف الحزب بأنه تجمع منظم تسود أعضائه أفكار ومعتقدات وقيم واحدة، يستهدف الإمساك بالسلطة اعتمادا على برنامج لبلوغ سياسات تراها زعامته في تصميم الصالح الوطني و الحزبي. بينما بعرفه البعض الآخر بأنه مجموعة من الأفراد المتقاربين فكريا ولديهم رؤية وبرامج لإدارة شئون الدولة المجتمع، و يعملون على الوصول الى السلطة لوضع برنامجهم السياسي موضع التطبيق.[3]

---

[1]. احمد منصور بلقيس، **الاحزاب السياسية و التحول الديمقراطي(دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى)** القاهرة : مكتبة مدبولي،2004،ص15.

[2]. المرجع السابق،ص15.

[3]عبد الله الحميدرجب ،**مبادئ العلوم السياسية**،ط1،القاهرة:دار الكتاب الحديث،2012،ص195.

ثانياً: دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية

على الأحزاب السياسية في الجزائر ان تقوم بعدة ادوار من اجل تعزيز التنمية السياسية وذلك من خلال ما يلي[1]:

. البرامج الحزبية الجزائرية:

إن البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة كما أخذ النقاش البرامجي يفقد أهميته لدى الأحزاب السياسية ولدى الرأي العام، وذلك لعدة أسباب، افتقاد لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها، وتفتقر إلى وضوح للرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية، وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية. ومن نتائج ذلك خفوت النقاش الإيديولوجي والسياسي بين الأحزاب السياسية، وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي. فتأييد برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد ومعالجة الأزمات، فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة ومثرية حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه إن كانت فعلا تسعى لتأييده وإنجاحه، وتقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الاستثمارات الأجنبية، ومسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والسياسة الضريبية، وغيرها . وبدلا من ذلك اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد أو بالتركيز على جوانب أخرى من القضايا السياسية. لذا ينتقد الكثير من الباحثين والملاحظين غياب القضايا الجوهرية والأساسية من برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة السلطات المدنية مع العسكرية.

. علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع:

إن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية انعكس على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبني على أسس مصلحية وانتخابية، من خلال ممارسات القبلية والجهوية والزبائنية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر

[1]. عبد القادر عبد العالي، **الاحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني:التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، الجزائر: 16-17 ديسمبر 2008

صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، والإقبال على النشاطات السياسية. وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني. وضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن اداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما افقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين. هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات.

المطلب الثالث: النخبة الحاكمة

اولاً: تعريفها

تعتبر القيادة قدرة وفعالية وبراعة القائد السياسي بمساعدة النخب السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع.[1]

الصفوة مصطلح يشير معناه العام الى جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين وتمثل الصفوة اكثر الطبقات هيبة واثر كما يشير المصطلح إلى الفئة العليا في إحدى ميادين التنافس حيث ان الصفوة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس إلى غيرهم، ما يجعلهم قادة في ميدان معين بذلك يمكن ان نشير الى صفوة سياسية وصفوة في العمل وصفوة في الفن أو الرياضة وصفوة علمية وصفوة اقتصادية إلى غير ذلك من الميادين[2].

إن أي نظام سياسي لا يخلو من وجود نخبة حاكمة ومحكومة، ولا يمكن التعرف على طبيعته إلا من خلال معرفة سلوك النخب، بل إن استمرار النظام السياسي وديمومته متوقف من الناحية الواقعية على طبيعة هذه العلاقة، وان كل سياق تاريخي خاضع بالضرورة لتأثير تعدد الخصائص الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب التي تكشف بدورها عن اختلاف

[1]. بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**، مرجع سابق،ص ص 125 126

[2]. مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل،2007، ص 189

مستويات انخراطها الاجتماعي وانحدارها السياسي ضمن عملية الصعود والهبوط، والتي تعرف في التحليل النخبوي ب " دوران النخب "[1].

إن ثقافة النخبة ليست واقعا او حقيقة صلبة وإنما متغير معرض لحسابات السلطة والقوة، وقد يتطور قبول التعددية لدى النخبة، نتيجة لحسابات توازن القوى داخل النخبة الحاكمة المغلقة، وقد تتوسع حدود التعددية أو تثبت عن طريق التعود إذا أثبتت وظيفتها في حدود علاقات القوة القائمة. وإذا نجحت قواعد اللعبة الجديدة بالتحول إلى فضائل تشكل جزءاً من الثقافة السائدة، فإنها تدعم إعادة إنتاج النظام القائم ألتعددي الجديد.[2]

في الأخير: فان النخبة الحاكمة لا يمكن لها ان تحقق التنمية السياسية إلا من خلال تمتعها بالشرعية السياسية وبرضي وقبول المحكومين، لان الاندماج والتكامل بين القيادة والجماهير يؤدي إلى التكتل من اجل مواجهة تحديات تحقيق التنمية السياسية الشاملة .

وهكذا نصل إلى أن الاهتمام بتنمية القدرات القيادية للنخبة الحاكمة من جهة، والتركيز على قياس الرأس المال المعرفي المتمثل في الإنسان الحاكم والمحكوم من جهة ثانية، سيؤديان حتما للتحكم في عملية التنمية السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية والشورى في صنع القرارات وتطبيقها.[3]

المبحث الثالث: معوقات التنمية السياسية في الجزائر

يواجه النظام السياسي في مراحل مختلفة من تطوره ـ سواءً في المجتمعات المتقدمة بوجه عام ام في المجتمعات النامية بوجه خاص ـ يواجه النظام عادة خمس ازمات رئيسية، تشكل في مجملها تحديات لقدراته وفعاليته، وتهدد في نفس الوقت وجوده واستمراريته، كما تحدد استجابته لأي منها قدرته المستقبلية على الاستجابة لغيرها، وبالتالي إمكانية تطوره.[4] وهذه الأزمات هي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة، وأزمة التكامل.

---

[1]. علي بن طاهر، **الدولة والمجتمع المدني في الجزائر دراسة لمضمون الثقافة السياسية** . مرجع سابق، ص91

[2]. عزمي بشارة، **المجتمع المدني**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2012، ص323

[3]. بومدين طاشمة، المرجع السابق،ص 128

[4] . عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الثاني، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 63.

ونحن ومن خلال هذا المبحث سنحاول البحث في معوقات التنمية السياسية في الجزائر وقسمناها الى معوقات ثقافية واجتماعية (ازمة الهوية)، ومعوقات سياسية (ازمة الشرعية والمشاركة)

المطلب الأول : معوقات تقافية واجتماعية

أولا: أزمة الهوية

لطالما كانت أزمة الهوية من بين أهم الأسباب التي تهدد الاستقرار في الجزائر وهذا بسبب التنوع الثقافي بين ما هو امازيغي(بكل مكوناته) وما هو عربي وما هو فرنسي، إضافة إلى التمايز في الانتماء الديني المذهبي والطرقي. كل هذا أدى الى عجز الدولة على استيعاب واستقطب كافة أطياف المجتمع، فازداد الإحساس بالتهميش الاجتماعي، وبرزت الخلافات الاجتماعية والاحتجاجات وحركات الرفض الاجتماعي والسياسي.

تشير أزمة الهوية الى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه الى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية، وليس ولاؤه للحكومة المركزية. هو المشكل لتوجهه السياسي والمهيمن على سلوكه الاجتماعي. فهي إذاً ظاهرة افتقاد لفكرة الشعب الواحد، والأمة الواحدة، والدولة الواحدة، والوطن الواحد، والمصير الواحد, والولاء الواحد، والهوية والهدف والرؤية الواحدة.[1]

محددات الهوية الجزائرية:

المجتمع الجزائري بالمعنى الحضاري هو جزء من العالم العربي الإسلامي بكل مكوناته ويستمد تاريخه من جذوره واصله الامازيغي. هذه الهوية الواضحة اجتماعيا والتي تحظى بالقبول النسبي من طرف جميع أفراد المجتمع، ومختلف الفاعلين السياسيين والتي أشار اليها الدستور الجزائري في ثلاث محددات هي:

_ الدين الاسلامي

_ اللغة العربية

[1]. احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر: ب د، ب ت, ص 25**

_ الأصل الامازيغي

أخيراً فان الحل لأزمة الهوية هو ترسيخ وتجسيد فكرة المواطنة والتي تعني ببساطة تنشئة الأفراد على الولاء التام للدولة بعيداً عن الانتماءات والو لاءات الأخرى. وهذا لا يعني إلغاء هذه الانتماءات وانما احتواءها لتخدم غاية واحدة هي الوطن ووحدة الوطن ومصير الوطن.

ثانياً: أزمة العدالة التوزيعية:

ترتبط هذه الأزمة بوجود خلل في النظام السياسي يتخذ شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية وقدرة النظام السياسي على الاستجابة لها، وتظهر أزمة التوزيع من خلال وجود تفاوت في توزيع الثروة بين افراد المجتمع وفي الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الوطن.[1]

ثالثاً: غياب التناغم والانسجام بين برامج التنمية وحاجيات المجتمع الاساسية:

تشير هذه القضية إلى عدم التناغم والانسجام لبرامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع. نظرا لغياب التخطيط الجيد للمشروعات التنموية بما يتماشى مع الحالة المستهدفة وإغفال وضع الأولويات اللازمة يؤدي إلى الهوة بين أفراد المجتمع مما يؤثر سلبا على المشاريع التنموية.[2]

المطلب الثاني: معوقات سياسية

اولا: أزمة الشرعية

لا يملك أي نظام سياسي أن يستغني عن حاجته إلى الشرعية، حتى وان كان نظاماً غير شرعي– في عرف السياسة المدنية الحديثة – أي حائزاً السلطة من غير طريق الشرعية (الدستورية والديمقراطية). بل إنه، في هذه الحال من فقدانه شرعية الميلاد، يكون أدعى إلي تحصيل تلك الشرعية، يعوّض بها ما يعتريه من نقص في التكوين . وفي الحالات جميعاً ، أكانت النخبة الحاكمة وصلت إلى السلطة من طريق المؤسسات الدستورية وصناديق الاقتراع

[1]. اركاش جهيدة وقساسية الياس، **التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمة السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها**، جامعة الشلف، على الموقع www.unv-chlef.dz/article-22-N3.pdf

[2]. اركاش جهيدة و قساسية الياس، المرجع السابق.

، أم عبر التوسل بأدوات الاستيلاء العسكري، أم من طريق ثورة شعبية قادتها وصاغت شعاراتها وأدارت فصوتها إلى النهاية، فإن هذه النخبة لا تملك تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره واستمراره من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية التي تصنع له قبول لدى الناس، أي تجعله في أعينهم نظاماً شرعياً.[1]

يرى "**ماكس فيبر**" ان الشرعية قد تستمد من واحد او أكثر من مصدر: يعني المعتقدات والعادات والاعراف المتوارثة التي تحدد الاحقية بالسلطة، والمصدر الثاني: الزعامة الملهمة وهي الولاء والطاعة من المحكومين للزعيم وهي التي تجعله مصدر جذب واحترام. اما المصدر الثالث للشرعية وهو العقلانية القانونية والذي يقوم على قواعد تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه، وطريقة انتقال السلطة وتداولها وممارستها، ويوازي ذلك كله قواعد مقنعة تحدد واجبات وحقوق المحكومين في علاقتهم بالسلطة الشرعية.[2]

ويرى"**ليبست ماكيفر**" ان الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقين، وفي توافق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ للمجتمع تماسكه.[3]

أسباب ازمة الشرعية

هناك عدة أسباب تؤدي الى ضعف او غياب الشرعية وتعرضها الى حالة من الرفض والشك من طرف المجتمع نذكر منها:[4]

ـ انهيار فعالية النظام السياسي: الفعالية هي مصدر السلطة وشرعيتها وهي الضامن لاستمرارها

---

[1]. عبد الإله بلقزيز، **أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي**، مجلة المستقبل العربي العدد378، اوت 2010

[2]. بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في دول الجنوب**،مرجع سابق، ص92

[3]. نوال بلحربي، **ازمة الشرعية في الجزائر (1962 – 2007)** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006– 2007، ص 17.

[4]. حسين عبد القادر، **الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية، الواقع والمأمول**، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد 11،جامعة الجلفة 2017،ص ص 174 175

ـ طبيعة الأنظمة الدستورية والمؤسسية: وتحدث عندما تقع المؤسسات الدستورية في ايدي حكام متسلطين وينعكس هذا على واقع و منعرجات السياسة العامة للنظام القائم والتي لا تحظى باي تأييد او قبول شعبي، فتصبح هذه المؤسسات غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف والمتغيرات وهذا ما يهدد شرعيتها

ـ ظاهرة الفساد السياسي والإداري: عندما ينتشر الفساد في المستويات الأعلى للسلطة فانه يمتد الى باقي المستويات وصولا الى القاعدة، هذا ما سيفقد القيادات الشرعية شرعيتها المستمدة من رضا وقبول الجماهير والتي ستصبح ساخطة على قياداتها.

في الاخير: ان ازمة اللا ثقة المتنامية بين النظام السياسي الجزائري والمجتمع بمختلف أطيافه هي ما سيهدد استقرار الدولة ومؤسساتها ولاستعادة هذه الثقة لابد من إعادة بناء الشرعية السياسية بإعادة صياغة مصادرها بالانتقال من المصادر التقليدية للشرعية الى تعزيز الشرعية الدستورية وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة.

ثانياً: أزمة المشاركة

المشاركة السياسية بمعناها الواسع، من وجهة نظر علم السياسة، تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة افراد المجتمع البالغين والعاقلين، في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معاً في مجتمع من المجتمعات، وتكون ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية يعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والاكراه، اي ان تكون المشاركة في اطار ديمقراطي.[1]

للمشاركة السياسية عدة مؤشرات وسنركز من خلا ما يلي على مؤشر الانتخابات:

على الرغم من أن دول العالم تجري انتخابات من نوع ما، بيد ان بعض دول العالم فقط تشهد انتخابات ديمقراطية، اما بقية الانتخابات فليست كذلك،إذ أصبح التلاعب بالعملية الانتخابات غرضا لتحقيق مقاصد غير تلك التي ترجى من الانتخابات الديمقراطية، وفي معظم الدول العربية لم تؤد الانتخابات التي درجت على اجرائها بعض انظمة الحكم الى انتقال ديمقراطي واحد، ناهيك بتحول ديمقراطي حقيقي[2].

---

[1]. مولود زايد الطيب،**علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق،ص 88

[2]. عبد الفتاح ماضي، **متى تكون الانتخابات ديمقراطية**، ورقة مقدمة الى اعمال اللقاء السنوي السابع عشر "الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية" لمشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اكسفورد، 17 ابريل 2006.

في دراسة قام بها "**الاستاذ نبيل حليلو**"[1] لعينة من المجتمع في الجزائر حول مدى مشاركتهم في العملية الانتخابية اعتبر فيها ان عملية مشاركة المواطنين في الانتخاب سواءا للترشح لتقلد المناصب القيادية والمسؤوليات او المشاركة بعملية التصويت، من المؤشرات التي تساعد على نجاح عملية الانتخابات في أي مجتمع، ومن بين المعايير التي يؤخذ بها للحكم على نجاح الانتخابات (الانتخابات الديمقراطية النزيهة) وهو ما يعني انه كلما ارتفعت نسبة المشاركة تميزت الانتخابات بالمصداقية وأصبح لها معنى، والعكس صحيح. وخلص الباحث في الأخير إلى ان ضآلة نسبة المشاركة في التصويت بالجزائر في السنوات الأخيرة لم يكن مقتصرا على عينة الدراسة بل تعداها إلى شرائح واسعة من المجتمع حيث لم تتعدى نسبة المشاركة في معظم الانتخابات 40% والأكثر من ذلك ان نسبة المشاركة في بعض الولايات لم تصل الى 5%.اما عن نسبة الذين لم يشاركوا في عملية التصويت فقدرت نسبتهم بحوالي ضعف النسبة الأولى، أي 65.7%. وقد تباينت أسباب عزوفهم عن المشاركة في الانتخابات كعدم الاقتناع باهمية المشاركة، وهو التبرير الذي حقق اعلى نسبة 53.28% وكذلك التبرير بعدم وجود احد المقربين ضمن المترشحين، وايضا عدم الاقتناع ببرامج المنتخبين، الى جانب هذا فقد ببروا ايضا عدم مشاركتهم بأن الأمور محسومة سلفا حتى بدون مشاركة في التصويت، أي أنهم يعتقدون ان الانتخابات يسودها نوع من التزوير، وخلص الباحث(نبيل حليلو) الى النتيجة التالية:

ان عدم مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية لاسيما اثناء وجود قطيعة مرتفعة وبغض النظر عن أسباب ذلك، يعتبر معوقا ومؤشراً سلبياً لقياس التنمية في بعدها السياسي.

[1]. نبيل حليلو، **التنمية والثقافة السياسية " اية علاقة"** ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد الثامن، الجزائر: جوان 2012،ص34.

الفصــل الثــالث

كما أن مفهوم التنمية السياسية لم يكن محل إجماع من طرف الدارسين والباحثين وبناء على ذلك، لم تكن مؤشرات التنمية السياسية محل إجماع.

والبحث من خلال هذا الفصل سيعرض الى بعض المؤشرات التي نراها مهمة بالنسبة للحالة الجزائرية من أجل تفعيل الحكامة السياسية. وفي المبحث الثاني سنتطرق الى اهم المعوقات التي تحول دون تفعيل الحكامة السياسية في الجزائر، وهي معوقات يكاد يجمع عليها (بالإضافة الى اخرى) الدراسين لموضوع الحكامة في الجزائر.

المبحث الأول: آليات تفعيل الحكامة السياسية في الجزائر

الحكامة السياسية تعتبر مطلباً ملحاً في الجزائر، نظراً للتحديات التي تفرضها الاوضاع والظروف الراهنة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى آليات تفعيل الحكامة السياسية في الجزائر بالتركيز على بعض مؤشرات التنمية السياسية، التي تعد بدورها مطلباً في سبيل تحقيق التنمية السياسية، وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: تجديد الثقافة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية

المطلب الثاني: دعم التحول الديمقراطي وتعزيز الاستقرار السياسي

المطلب الثالث: دعم استقلال القضاء وحياد الادارة

المطلب الأول: تجديد الثقافة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية

اولاً: تجديد الثقافة السياسية

يعود احد اسباب عدم تقدم التجربة الديمقراطية في الجزائر وعدم نضجها، الى العوامل الثقافية خاصة المتعلقة بالجانب السياسي منها والمتمثلة في سلبية الثقافة السياسية، التي تحتاج إلى إعادة بناء وتحصين، ولا يتم ذلك الى من خلال تنمية الوعي السياسي والتنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية

إن جميع مظاهر الأزمة الانتقالية في الجزائر قد ساهمت في هز أركان المنظومة الوطنية ومنها أركان المنظومة التربوية والسياسية والأسرية والإعلامية ذات الأثر المباشر في عملية التنشئة السياسية [1].

ساهمت التوجهات الأحادية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال في تكريس نوع من الثقافة السياسية الجديدة، التي استمدت أفكارها الأيديولوجية من الفكر الاشتراكي، وتم تكريس هذه الافكار من خلال مجموعة من الإصلاحات مست جميع القطاعات.

هذا التوجه لم يكن محل إجماع من طرف النخب السياسية والحزبية، لكنه أصبح أمرا واقعا بفعل التهميش والإقصاء، وبحجة ان المرحلة تتطلب خلق ثقافة سياسية جديدة تحول فيها الولاءات والتوجهات نحو مركز جديد هو الحزب الواحد. استمر هذا الوضع الى غاية مطلع التسعينات 1989 بالتحديد اين تقرر وضع دستور جديد للجزائر عقب الأحداث المعروفة التي عرفتها الجزائر في اكتوبر 1988.

بدا الوضع للوهلة الأولى ان النظام السياسي جاد في فتح مجال الحريات العامة والتعددية السياسية والإعلامية، لكن الأمر لم يدم طويلا حتى جاءت احداث 1992 عقب توقيف المسار الانتخابي ودخلت الجزائر في دوامة العنف والإرهاب.

وفي ظل الازمة جاء دستور 1996 والذي قرأ وكانه حركة تصحيحية وتقييد لما جاء في دستور 1989باعادة النظر في بعض المواد وإضافة أخرى.

استطاعت الجزائر ان تخرج من دوامة الإرهاب بعد ان ذهب ضحيته الكثير من الأبرياء وظلت آثار هذه المرحلة ماثلة في مخيلة الشعب الجزائري، في ظل هذه الظروف استطاع النظام السياسي والنخبة السياسية لما قبل 1988 ان تبعث نفسها من جديد وتهيمن على الفعل السياسي في الجزائر رغم وجود تعددية حزبية، والحجج هذه المرة متعددة، ومنها الشرعية التاريخية، والمسألة الأمنية، وشرعية الإصلاحات السياسية.

أما الوضع الحالي فهو يشبه ولو من من بعيد أوضاع ما قبل 1988، رغم تغير المعطيات واختلاف الأوضاع عما كانت عليه وانتشار نوع من الوعي السياسي لدى المجتمع الجزائري، لكن كل الاحتمالات وبوادر الأزمة لا تزال قائمة.

إن طبيعة المرحلة تتطلب إعادة النظر في في المنظومة الوطنية ككل، بداية بالمنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لبناء توافق وطني بمشاركة جميع الفواعل السياسية

---

[1]. قاسم حجاج،**التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة . بعض اعراض الازمة ومستلزمات الانفراج**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد الثاني، 2003،ص87

والاجتماعية. فتشكيل ثقافة سياسية جديدة يعد مدخلا للبناء الديمقراطي، عبر استثمار قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وليس اختزال البناء الديمقراطي في بعده المؤسساتي الإجرائي فقط[1]. وانما العمل على غرس قيم جديدة تؤطر العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية، على اساس الثقة المتبادلة والمبنية على حماية حرية الافراد وحقهم في العيش الكريم.

ثانياً: تعزيز المشاركة السياسية

تقاس المشاركة السياسية بالنشاط السياسي من حيث تكثيفه ودرجة الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية المكتسبة، فضلاً عن درجة المشاركة.[2]

تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر احد اهم المؤشرات على القطيعة السياسية بين المجتمع والنظام السياسي، وتتباين أسباب هذه الأزمة بين ضعف الوعي السياسي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخبين اضافة الى الغموض والشك الذي يثار حول الممارسة السياسية في الجزائر، سواءاً من حيث العملية الانتخابية وطريقة الانتخاب، او من حيث صلاحيات وفاعلية المؤسسات المنتخبة كالبرلمان والمجالس المحلية، اضافة الى عجز الحكومات المتعاقبة عن ايجاد حلول ناجعة للانشغالات التي يطرحها ويعاني منها المواطن في مختلف القطاعات.

1. الانتخابات كأهم وسائل المشاركة السياسية

تتضح مكانة المواطن في المجتمع السياسي عن طريق المشاركة السياسية التي يمارسها عن قناعة منه، لكي يلعب دوره في اختيار الحكام وفي صياغة السياسة العامة، وهو من اجل ذلك يبدي مشاركته في الانتخابات كأفضل وسيلة لديه ليدلي برأيه ويمارس تأثيره في بعض القضايا والشؤون العامة، ويضمن بذلك الاختيار السليم للحكام والممثلين.[3]

ان الملاحظ لنتائج الانتخابات السياسية في الجزائر، وكمثال الانتخابات التشريعية لما تحظى به من أهمية من 2002 الى 2017 يلاحظ ان نسبة المشاركة يمكن تصنيفها بين الضعيفة والمتوسطة، جيث كانت متوسطة سنة 2002وقدرت ب46% لتنخفض سنة 2007 الى نسبة متدنية قدرت ب35%، لترتفع نوعا ما سنة 2012 الى 43.14%،

---

[1]. عثمان الزياتي، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في بلدان الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات.**

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.htm

[2]. لعجال اعجال محمد لمين، **اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**،مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، نوفمبر 2007،ص 238

[3]. صبع عامر، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين 1999 و 2004** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر: 2008/2007، ص35.

وسجلت الانتخابات التشريعية الأخيرة، ماي 2017 انخفاضا جديدا في نسية المشاركة مسجلة نسبة 38.25% وسط تشكيك المعارضة التي اعتبرت ان النسبة الحقيقية اقل من هذا بكثير وانه تم تضخيمها، على العموم تبقى نسبة المشاركة هذه دون المستوى فهي لم تصل يوما الى عتبة الـ50% ، ما يعني ان اكثر من نضف المسجلين في القوائم الانتخابية لا يشاركون، مع العلم ان أغلبيتهم من الشباب الذين يملكون مؤهلات علمية.

يبقى نجاح العملية الانتخابية في استقطاب اكبر عدد من الناخبين، مرهون بأن تمارس الانتخابات في اجواء من الشفافية والنزاهة، في ظل الشرعية واحترام مبدأ التداول على السلطة بالطرق الرسمية التي يحددها الدستور والنصوص والقوانين التنظيمية التي تحظى بالإجماع من طرف جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

2. دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية

تتيح اللعبة السياسية لكل حزب بأن يسعى ليكون له تأثير على الرأي العام وان يكون له دور في اختيار الحكام، ولكي ينجح في ذلك يعمل كل حزب على حشد الجماهير لمصلحته وضم عناصر بارزة ونافذة في المجتمع الى صفوفه.

لكن الدور الأهم الذي يجب ان يضطلع به الحزب السياسي من اجل تعزيز المشاركة السياسية هو تأطير الناخبين وتنمية وعيهم السياسي، الامر الذي يتيح لهم فهما أفضل للعملية السياسية ليكون اختيارهم لممثليهم في مختلف الاستحقاقات مبني على اسس سليمة تخدم المصلحة العامة للمواطنين في مواجهة اي قرار لا يعبر عن إرادتهم الحقيقية. ان هذا الدور للأحزاب السياسية من شانه ان يدعم ثقة المواطن في الاحزاب السياسية ويشجع على الانخراط فيها وتبني افكارها ودعمها ومساندتها للوصول الى دواليب السلطة.

3. سبل تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر

المشاركة السياسية مؤشر هام على ديمقراطية النظام السياسي ومؤشر ضروري لتحقيق الحكامة السياسية، لأنها تعبر عن الوجه الحقيقي للديمقراطية من خلا إشراك المواطنين في عملية صنع السياسات، ولكي تنجح عملية المشاركة لابد ان يتحقق ما يلي:[1]

أ. تعزيز وتوسيع دائرة مشاركة الشباب في العمل السياسي من خلال اشراكهم في كل العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، اضافة الى تشبيب الادارة

[1] . مهملي بن علي، **الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي: العدد 13، جوان 2016، ص94

بـ . تعزيز دور البرلمان بوصفه حلقة الوصل بين السلطة السياسية والمواطن، كما ينبغي على البرلمانيين ان يعو حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم ازاء صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية

جـ . تعزيز دور الاعلام في تنمية الوعي السياسي لدى المواطن

د . تدعيم الثقة بين المواطن والاحزاب السياسية، وتعزيز الممارسة السياسية في المجتمع

أخيرا: لا يمكن ان تنجح المشاركة السياسية الا من خلال اتاحة الفرصة لكل مواطن بان يساهم في وضع الاهداف وتحقيقها، والتعرف على افضل الوسائل والأساليب لذلك، على ان يكون إشراك المواطنين في هذه الجهود على اساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي،[1]الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه كل ما يحدث في المجتمع

المطلب الثاني: دعم التحول الديمقراطي وتعزيز الاستقرار السياسي

اولاً: دعم التحول الديمقراطي

إن الأوضاع الداخلية للجزائر(السياسية والاقتصادية والاجتماعية) بالإضافة الى الأوضاع الإقليمية والدولية، تفرض على النظام السياسي الجزائري وتدفعه للتحول نحو مناخ أكثر ديمقراطية وانفتاح.

إن إجراء تحول سياسي يعني في عمقه وشموليته: تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع[2]. بمعنى إجراء تغييرات عدة في النظام السياسي كالتغيير في القيادات وممارسة السلطة وإعادة النظر في التوجهات السياسية العامة، ما يؤدي الى تغيرات هيكلية في بنية النظام السياسي تنعكس مخرجاتها على البيئة العامة للدولة.

وفي ظل عجز الفواعل والقوى السياسية والاجتماعية بمختلف أنماطها وإشكالها على مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية والتقدم، تحتاج الجزائر الى الى تحول شامل وسلمي بتوافق الجميع وهناك سيناريوهات عدة لهذا التحول ومن أبرزها:

1_ التغيير بمبادرة من السلطة

قد تلجا السلطة الى الشروع في اجراء تغييرات عميقة وشاملة في السياسات والافراد لوضع حد للنظام السياسي الفاسد واعادة بناء اوبعث نظام سياسي جديد وهذا يبقى مرهوناً ببروز

---

[1]. مولود زايد الطيب،**علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق،ص 89

[2]. عياد محمد سمير ،**اشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية و اشكالية التنمية السياسية في الجزائر واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية جامعة الشلف، 16_ 17 ديسمبر 2008

تيار اصلاحي من داخل النظام في شكل نخبة سياسية مثقفة تؤمن بالديمقراطية ولها القدرة على السير في طريقها.

2_ التغيير بضغط من المعارضة السياسية

قد تنجح هذه العملية اذا استطاعت المعرضة ان تحشد الى جانبها شريحة معتبرة من المجتمع ما يمكنها من الإمساك بزمام المبادرة وبالتالي بروز قادتها من اجل اعتلاء السلطة ثم العمل على تغيير النظام السياسي، ومما يساهم في انجاح هذه العملية توظيف المعارضة للمثقفين والطلبة والجماهير وإقناعهم برؤيتها للتغيير الذي تسعى لإحداثه.

ثانيأ: تعزيز الاستقرار السياسي

إن الأوضاع الراهنة للجزائر مقارنة بغيرها من الدول العربية التي عرفت ما سمي بأحداث الربيع العربي تؤشر الى وجود نوع من الاستقرار الامني والسياسي، لكن رغم ذالك فان الجزائر ليست بمعزل عن التهديدان والتحديات التي يمكن ان تعصف باستقرارها في ظل الأوضاع الداخلية(الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي تعرف تطورات كبيرة

1_ مؤشرات الاستقرار السياسي في الجزائر

تعددت المؤشرات التي تقيس هذه الظاهرة لاختلاف درجتها من بلد الى آخر بالنظر الى الأبعاد البيئية المختلفة، وفي ما يلي بعض المؤشرات التي يمكن إسقاطها على التجربة الجزائرية[1]:

_ **نمط انتقال السلطة:** ويراد بانتقال السلطة تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا للنظام السياسي القائم والأساليب الدستورية المتبعة او طبقا للأسلوب الذي يتم التغيير من خلاله، والمؤكد انه إذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فان ذلك يعذ مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي

_ **شرعية وقوة النظام السياسي:** تعتبر قوة النظام السياسي من أهم مؤشرات الاستقرار لأي نظام سياسي وقدرته على الدفاع عن الوطن وسيادته ومصالحه، وتعتبر الشرعية اهم المقومات التي تعتمد عليها النظم السياسية في تحقيق استقرارها من خلا نسبة الولاء والطاعة والرضا، دون اللجوء الى القوة والعنف

_ **نجاح السياسات الاقتصادية:** يعتبر الاستقرار الاقتصادي احد المؤشرات العامة للاستقرار السياسي في كل المجتمعات بمختلف انواعها، فالسياسات والبرامج التنموية التي تتبناها

[1]. محمد الصالح بوعافية، **الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات،جامعة**، جامعة ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العددالخامس عشر، جوان 2016، ص 319

الدولة لرفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للافراد، تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي اتجاه النظام السياسي ما سيعزز ايتقراره

2_ متطلبات الاستقرار السياسي في الجزائر

يرتكز الاستقرار السياسي على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية الى جانب القوة العسكرية والأمنية، وهناك شروط لتحقيق هذا الاستقرار تتمثل في ما يلي[1]:

_ استقرار النظام السياسي مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرض علية من البيئة الداخلية والخارجية، من مطالب وتهديدات يجب مواجهتها والتأقلم معها

_ وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع، حيث يقوم كل طرف بدوره ومهامه

_ وجود تجانس فكري وثقافي أيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد

_ امتلاك النظام لأبنية متمايزة، اي وجود تخصص واستقلال لهذه الأجهزة والمؤسسات

_ ان يوجد النظام فنوات اتصال قادرة على ربط كافة الجسد المجتمعي، بحيث تشعر كل جماعة انها تستطيع ان تؤثر وتشارك في عملية صنع القرار

المطلب الثالث: دعم استقلال القضاء وحياد الإدارة

اولا: دعم استقلال القضاء

تقوم دولة القانون على ركيزة أساسية وجوهرية هي مبدأ الفصل بين السلطات وممارسة كل سلطة لمهامها دون تدخل سلطة أخرى، ويعد مبدأ استقلال القضاء جزءاً من هذا المبدأ العام.

الاستقلالية والموضوعية ركيزتان أساسيتان تبنى عليهما وظيفة القضاء، فاستقلال القاضي وعدم التدخل في حكمه لا يعني عدم توجيهه ورشاده ورقابته ليطمئن الى أحكامه فلا تعارض بين استقلالية القضاء والرقابة عليه من احترام القانون[2].

---

[1]. المرجع السابق،ص 322

[2]. قوراري مجدوب، **مبدأ استقلالية القضاء في الدساتير المغاربية**، جامعة ورقلة: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15،جوان 2016، ص 301

1_ استقلال القضاء اتجاه السلطة التشريعية

نصت المادة 167 من الدستور الجزائري لسنة 2016 على ان القاضي مسئول أمام المجلس الأعلى للقضاء عن كيفية قيامه بمهامه. بينما نجد ان السلطة التشريعية هي من من يضع الأحكام بشروط التعيين، الترقية، والنقل[1]. هنا يظهر تدخل السلطة التشريعية في السلطة القضائية من خلال سلطة المشرع في تنظيم جهات القضاء من حيث تشكيلها واختصاصاتها وشروط تعيين القضاة ونقلهم، بالإضافة الى انه صاحب الحق الأصيل في سن القوانين.

2_ استقلال القضاء اتجاه السلطة التنفيذية

نص الدستور الجزائري لسنة 2016 في المادة 173بان رئيس الجمهورية يرأس المجلس الأعلى للقضاء، بالإضافة الى انه يمثل رأس السلطة التنفيذية ويعتبر القاضي الاول في البلاد.

من خلال نص المادة الصريح يتضح ان هناك تداخل بين السلطتين التنفيذية والقضائية، حيث يتدخل الرئيس الممثل الاول للسلطة التنفيذية بشكل واضح في صلاحيات السلطة القضائية، والتي لا يمكنها بحال من الأحوال ان تعمل بمعزل عن السلطة التنفيذية

أخيراً فان استقلال القضاء لا يتحقق جوهرياً الا من خلال قدرة القضاء على إنتاج القواعد القانونية. وان لم يتحقق هذا فان القضاء سيبقى عبارة عن جهاز تقني فقط يعمل على تطبيق القواعد القانونية لاغبر

ثانياً: حياد الإدارة

نصت المادة 23 من دستور 1996على ان عدم تحيز الادارة يضمنه القانون، في محاولة واضحة لتكريس مبدأ حياد الادارة.

تبرز أهمية هذا المبدأ في مجالين مهمين هما: الوظيفة العامة، والانتخابات، فبالنسبة لقانون الانتخابات وبالنظر لحساسية هذا الامر، يجب ان يجسد في أحكامه ضمانات لمبدأ الحياد باعتبار ان الانتخابات اداة للممارسة الديمقراطية إذ لابد من انتخابات نزيهة وشفافة[2].

---

[1]. المرجع السابق، ص303

[2]. لبيد مريم، **الضمانات القانونية لمبدأ حياد الادارة في الجزائر** (مذكرة ماجستير في الحقوق) جامعة الجزائر1: 2014/2013، ص 06

ان تقرير هذا المبدأ دستورياً لا يكفي لوحده للقول بتحقق ضمانات قانونية كافية لإعماله، ان الامر يتطلب بصفة اساسية ومهمة توفير وسائل ملائمة لحمايته، وتقرير جزاءات تقابل كل ما من شأنه مخالفة جوهر المبدأ ومقتضياته[1].

المبحث الثاني: معوقات تفعيل الحكامة السياسية في الجزائر

هناك عدة أسباب ومعوقات يجب احتواءها، تحول دون تحقيق وبلوغ الحكامة السياسية في الجزائر ولعل أهمها وأخطرها الفساد.

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى اهم هذه المعوقات التي لها اثر مباشر في الحياة السياسية في الجزائر وذلك وفق المطالب التالية

المطلب الاول: الفساد السياسي

المطلب الثاني: غياب الدور الفاعل للمجتمع المدني والاحزاب السياسية

المطلب الثالث: البيروقراطية وجمود النخبة السياسية

المطلب الأول: الفساد السياسي

يشغل الفساد السياسي حيزا كبيرا من الاهتمام من طرف مراكز الأبحاث والهيئات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية، وتقترح لذلك برنامج ونموذجا للتسيير والحكم.

الفساد السياسي من المفاهيم التي تتعدد تعريفاتها بتعدد الاقترابات التي تنظر اليها وانطلاقاً من طبيعتها، فمن خلال الاقتراب السياسي العام، فالأنظمة السياسية التي تكرس الفساد تعكس المقولة الشهيرة " السلطة المطلقة مفسدة مطلقة" فالفساد يصبح آالية حيوية في استمرار الحكم والسلطة، في ظل هذا النوع من الأنظمة السياسية حيث تتكرس ممارسات اخرى تقترن بالفساد: من زبائنية، محسوبية، وابوية[2].

اهم التعريفات التي أعطيت للفساد السياسي هي تلك التي تربط سلوك الفساد باستغلال المنصب والمصالح العامة لأغراض شخصية.

---

[1]. المرجع السابق، ص 06

[2]. عبد العالي عبد القادر، **الفساد السياسي والحكامة: القيمة النظرية والخلفية الايديولوجية**، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد الثامن ، جانفي 2016، ص 03

ويقترن الفساد بجملة من المشاكل القائمة تصب مجملها في ازدياد عدم الاستقرار السياسي في الدول التي تفتقر الى الحكم الجيد (الحكامة) وحكم المؤسسات حيث يرى " ضامويا هنتنغتون" ان الفساد جانب ثقافي واجتماعي[1].

1. الظروف المرافقة لانتشار الفساد السياسي في الجزائر

يرجع " صامويل هنتنغتون" ظروف وأسباب انتشار الفساد السياسي الى الافتراضات التالية[2]:

_ يميل الفساد للازدياد في عهود النمو السريع والتحديث بسبب القيم المتغيرة ومصادر الدخل والقوة الجديدة والتوسع الحكومي

_ تتجه الأمور لوجود الفساد في البلاد الأكثر تعددية طبقية

_ نسبة الفرص السياسية الى الفرص الاقتصادية في دولة ما تؤثر على طبيعة الفساد، فاذا زادت الأولى على الثانية فان الناس عندها سيدخلون السياسة للحصول على المال ما سيؤدي الى زيادة الفساد

_ اذا كانت المصالح التجارية الأجنبية هي الغالبة في دولة ما فان الفساد يميل الى الازدياد

_ كلما كانت الأحزاب السياسية في بلد ما اقل تطورا ازداد انتشار الفساد

اذا ما أردنا ان نسقط هذه الفرضيات على التجربة الجزائرية فإننا نجد انه:

بالنسبة للفرضية الأولى التي تشير إلى ازدياد الفساد في عهود النمو السريع والتحديث نجد ان الفساد في الجزائر ازداد بوتيرة لافتة مع بداية الألفية الثانية أين عرفت الجزائر نوع من الاستقرار الأمني، رافقه الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط على المستوى العالمي

أما بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تتحدث عن نسب الفرص السياسية الى الفرص الاقتصادية، فإننا نجد في الجزائر ان فتح الحياة السياسية سمح للبعض الدخول في السياسة من الحصول على المال ويتضح ذلك جليا في التمثيل السياسي على مستوى المجالس المنتخبة خاصة البرلمان أين يستغل رجال الأعمال منصبهم لتحقيق مصالحهم الخاصة وهذا ما يسهم في ازدياد الفساد.

---

[1]. المرجع السابق ، ص 05

[2]. كريمة قدي، **الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة تلمسان: 2012/2011، ص 116

وبخصوص الفرضية الأخيرة عن ضعف الأحزاب السياسية، فيمكن ايضا إسقاطها على وضع الأحزاب السياسية في الجزائر ورغم عددها الكبير الا انها لا تقدم الشيء المطلوب منها في الحياة السياسية، وتقف عاجزة عن خلق وإحداث التغيير على الوضع السياسي للدولة

الى جانب هذه العوامل يمكن الإشارة في الحالة الجزائرية الى العوامل التالية:

_ ضعف البناء المؤسسي

_ ضعف الدور الرقابي وغياب الشفافية

_ ضعف الجهاز القضائي وغياب سيادة القانون

2. اثر الفساد السياسي على الاستقرار السياسي وفاعلية النظام السياسي

يرى "صامويل هنتنغتون" في كتابه (الاستقرار السياسي في المجتمعات المتغيرة) ان قدرا من الفساد يمكن ان يسهم في تقدم بعض المجتمعات السياسية التقليدية، وان اكثر ما يهدد النمو الاقتصادي في مجتمع ما ليس ما يرجع الى جمود ومركزية بيروقراطية فاسدة، بقدر ما يرتبط بتواجد بيروقراطية مركزية وجامدة ولكنها نزيهة لان النظم الفاسدة ورغم فسادها ربما تسمح بنمو قطاع الاعمال وبتراكم رؤوس الاموال[1].

وجهة النظر هذه ترى ان الفساد السياسي يمكنه ان يفيد في مهمة حماية النظام السياسي الذي تظهر فيه ويلات الانقلابات والأزمات السياسية حيث يخلق الفساد مجموعة او طبقة من المستفيدين تعمل على حماية النظام مما يحدث نوع من الاستقرار.

لكن هذا الاستقرار لا يعني ان النظام السياسي فاعل ويقوم بمهامه اتجاه الشعب، ولنما هو استقرار صوري يمكن ان يتزعزع في أي وقت نظرا لان الفساد يكرس عدم ثقة المواطنين بمؤسسات وإدارات الدولة، مما يهدد استقرار النظام السياسي.

المطلب الثاني: غياب الدور الفاعل للمجتمع المدني والأحزاب السياسية

اقترح البنك العالمي من اجل تحقيق الحكامة السياسية ضرورة فتح مجال الحريات السياسية بما ينتج أحزاب سياسية تعددية ومجتمع مدني مستقل و مبادر وفعال، و ذلك ما من شانه

[1]. المرجع السابق، ص 118

أن يخلق عدد من الحركيات الاجتماعية و السياسية المؤسسة لديمقراطية مشاركاتية قوامها الإنسان المواطن و منطقها سلامة الدولة استقرار النظام السياسي[1].

اولاً: المجتمع المدني

1_ دور المجتمع المدني

إن دور المجتمع المدني يتعدد ويتنوع في مختلف المجالات، ويمكن حصر مجموعة من الأدوار في ما يلي[2]:

_ حماية حقوق المواطنين، وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة، ومن هذا المنظور فان المجتمع المدني يعتبر الوجه السياسي للمجتمع.

_ تشكيل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسة العامة، خاصة الفقراء، فضلا عن الرقابة الاجتماعية ودرها في عمليات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد

_ ان الشبكات المدنية تساعد على تبديد العقبات امام الفعل الجماعي بمأسسته، التفاعل الاجتماعي، محاربة الانتهازية، تشجيع الثقة، تسهيل التعاملات السياسية والاقتصادية.

_ توفير الفرص والخدمات للمواطنين وتنمية قدراتهم وتحسين ميتويات معيشتهم وذلك ب: مراقبة البيئة، حظر الممنوعات، تنمية الموارد البشرية، المساعدة على الاتصال برجال الاعمال...الخ.

_ المساعدة عل تدفق المعلومات

2_ التحديات التي تواجه المجتمع المدني في لجزائر

عرفت مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية انتعاشاً بعد اقرار التعددية في دستور 1989 لكن بقدر ما اعتبر هذا مكسباً، فقد اعتبر ابضاً تحدياً للمجتمع المدني وذلك لعدة أسباب منها:

---

[1] . محند برقوق، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، https://www.poiitics-dz.com/threads/dur-almgtmy-almdni-fi-trqi-alxhkm-alrashg.1671

[2]. بوحنية قوي، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد**، ورقة مقدمة للمانقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر. واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16_17 ديسمبر 2008، ص 05

بقاء الدولة تعمل على ممارسة اكبر قدر من الضبط والتحكم في مؤسسات المجتمع المدني من خلال استخدام الإجراءات الإدارية في التعامل معها من جهة، وكذا كوسيلة ضغط تستخدمها السلطة ضد التنظيمات التي لا تتماشى مع توجهلت النظام السياسي باستخدام آليات الاحتواء خاصة في ظل تبعية التموين واعتماد اغلب تشكيلات المجتمع المدني على إعانات الدولة من جهة ثانية، فضلا عن القصور الكبير الذي يشوب النشاط الجمعوي كعدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي واهدافه، وضعف التنظيم والهيكلة خاصة من ناحية التوزيع والانتشار على كامل التراب الوطني من جهة ثالثة، بالإضافة الى تورط المجتمع المدني في حقل اللعبة السياسية بعد الانفتاح السياسي[1].

3. متطلبات تفعيل المجتمع المدني

ان المجتمع المدني الفعال يتطلب ما يلي:[2]

_ قدرات كافية لتنفيذ أعماله

_ توفر بيئة مساعدة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق الجمعيات، والحوافز لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي الى زياد المشاركة في صنع السياسة العامة وتنفيذها.

ثانيا: الأحزاب السياسية

لقد أشار العديد من رواد نظريات التنمية السياسية إلى دور الأحزاب السياسية كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية، فهي مؤسسة لم تستغن عنها الدول الحديثة والتي سعت نحو التطوير والتحديث.[3]

ويفترض في هذا النظم الحديثة من أجل أن تقوم الاحزاب السياسية بدورها ان تتمتع بالشرعية السياسية والتكامل الوطني في ظل درجة مشاركة سياسية عالية.

يضع "هنتنغتون" اربع معايير تتعلق بالحزب كمؤسسة يمكن من خلالها تحليل دور وفاعلية الاحزاب السياسية، وهذه المعايير هي:[1]

---

[1]. عمراني كربوسة، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... اي دور؟**،جامعة ورقلة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، ديسمبر 2014، ص 08

[2]. بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 07

[3] . عبد القادر عبد العالي، **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**، ورقة مقدمة الى ملتقى التحولات السياسية واشكالية التنمية السياسية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، قسم العلوم السياسية، 17/16 ديسمبر 2008،ص

_ مرونة الحزب او تصلبه

_ تعقيد البنيان الحزبي او بساطته

_ استقلالية الحزب او تبعيته

_ ترابط الحزب او تفككه

بإسقاط هذه المعايير على التجربة الحزبية في الجزائر نجد: ان الأحزاب لا تعرف دوران النخب، بمعنى ان بعض الأحزاب تفتقد في داخلها الممارسة الديمقراطية.اما بخصوص المرونة فهناك احزابا تفتقد الى المرونة في خطابها السياسي وتحليلها للوضع العام لا يتناسب مع معطيات الواقع، بينما نجد أخرى تعرف انحلالاً وتسيباً وتناقضا وتخبطاً في خطابها السياسي.

وبالحديث عن معيار ترابط الأحزاب او تفككها، فان الاحزاب السياسية في الجزائر عرفت في معظمها أزمات داخلية تختلف أسبابها من صراعات وانشقاقات.

أخيرا في ظل هذا الوضع للأحزاب السياسية من غياب الديمقراطية داخلها و جمود نخبها، فان دورها في التحديث والتنمية السياسية والشاملة لن يكون في المستوى المطلوب.

المطلب الثالث: البيروقراطية وجمود النخبة السياسية

اولاً البيروقراطية:

1)_ يشكل الجهاز البيروقراطي احد المتغيرات الأساسية في النظام السياسي واحد اهم العناصر المؤثرة في عملية بناء وتجسيد الحكامة السياسية.

البيروقراطية حسب " جون ستيوارت ميل" تأخذ دلالات عدة لا تقتصر على الجهاز الإداري في الدولة، أي على شكل من أشكال التنظيم الحكومي، بل أخذت معاني مختلفة، فهي شكل من أشكال الحكم أو صفة تطلق على نظام الحكم تمييزاً له عن الانظمة الاخرى كالديمقراطية والارستقراطية.[2]

هذا التعريف يعطي للبيروقراطية إبعادا متعددة منها الإداري والقانوني والسياسي والتنظيمي.

---

[1] . جمال منصر، **دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث**، جامعة ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانو، عدد خاص، افريل 2011، ص 434

[2] . لغويل سميرة، **البروقراطية في التنظيم بن الرؤية النظرية والامبريقية،** (اطروحة دكتوراء في علم الاجتماع) جامعة باتنة: 2012/2011، ص 13

يضع " ميرل فينسود" تصنيفاً للأنظمة السياسية على أساس علاقة البيروقراطية بانسياب السلطة السياسية، وقسمها الى ما يلي:[1]

_ البيروقراطيات التي يسيطر عليها الحاكم

_ البيروقراطيات التي يسيطر عليها الجيش

_ البيروقراطيات الحاكمة

_ البيروقراطيات التمثيلية

_ بيروقراطيات دولة الحزب

وفي شرحه للعنصر الأخير (بيروقراطية دولة الحزب) أشار إلى أن" سيطرة احد الاحزاب السياسية على النظام السياسي من شأنه ان يجعل ادارة الدولة جزءاً من الجهاز الحزبي مما يقلل من درجة استقلا ليتها" وهذا تقريباً ما يحدث في الجزائر حيث النظام البيروقراطي مرتبط بوجود قيادة تحتكر السلطة وتدعي الحنكة والحكمة ولا تقبل وجود المعارضة، ويقول "فينسود" : " ان هذه الانظمة لا تتحمل مشقة البناء القومي وإعادة البناء الاجتماعي والقيام بعملية التصنيع وأشكال التنمية والتحديث التي يضعها هؤلاء القادة برامج لهم. ان هذه الأنظمة تسلطية تسعى لفرض السيطرة الكاملة على المجتمع بكامله."[2]

هذا النوع من الأنظمة البيروقراطية يشكل عائق لعملية التنمية والتحديث السياسي والتي هي مطلب لتحقيق الحكامة السياسية.

2)_ الآثار السلبية للبيروقراطية في الجزائر:

أصبحت درجة رشادة أنظمة الحكم تقاس بمدى قدرة الجهاز البيروقراطي على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفعالية، بالاضافة الى قدرته على ادارة شؤون الدولة والمجتمع وتحقيق الأهداف الإنمائية وتقديم خدمات ذات جودة ونوعية للمواطن.

تتصف البيروقراطية في الجزائر بمجموعة من الظواهر السلبية التي تؤثر سلبا في عملية التنمية وتحقيق الحكامة السياسية، ويمكن تحديد اهمها في ما يلي:[3]

---

[1] . فيريل هيدي، ترجمة محمد قاسم القريوتي، **الادارة العامة "منظور مقارن"**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 180.

[2] . المرجع السابق، ص 181

[3]. بومدين طاشمة، **التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة: جوان 2012، ص ص 8_9

1_ اتجاه الدولة إلى أسلوب المركزية المشددة وتركيز السلطات في أيدي فئة قليلة من البيروقراطيين.

وهذا ما يؤثر سلباً على التنمية في المستوى المحلي، وينكر على المواطن حقه في وضع اللوائح والقواعد التي تطبق عليه، ويحد من المبادرة الفردية بالتركيز على المركز في حل المشاكل وتحقيق المطالب.

2_ التضخم في الجهاز الإداري، وسببه كون الدولة هي الموظف الأول للكفاءات البشرية

3_ تعدد مستويات التنظيمات الإدارية، ما ادى الى صعوبة في الاتصال، وزيادة الفجوة بين القمة والقاعدة.

4_ الإسراف والتبذير وزيادة التكلفة الاقتصادية مع قلة الإنتاجية

5_ إهمال الأساليب العلمية وغياب التخطيط والتنظيم الجيد والكفء وغياب الكفاءات الإدارية المؤهلة

6_ تغلب العنصر الذاتي في الأداء الإداري والناتج عن الروابط و الالتزامات العائلية

7_ انخفض إنتاج واداء العمل الحكومي بالإضافة الى استفحال ظاهرة الفساد الإداري كاستغلال المال العام والمحسوبية والمحاباة وتبادل المنافع.

في الأخير: ان نقطة البدء لعلاج مشكلة البيروقراطية في الجزائر تتمثل في ضرورة السعي الى وضع البيروقراطية في مكانها الصحيح بين مختلف المؤسسات السياسية بحيث لا يتعدى نفوذها نفوذ الأطراف الفاعلة الاخرى في عملية الإنماء والتجديد السياسي.

ثانياً: جمود النخبة السياسية

1)_ اكتسب مفهوم النخبة أهمية خاصة في الدراسات السياسية واصبح" مفهوماً محورياً لا يمكن الحديث عن بناء القوة او التحكم السياسي او إصدار القرارات السياسية بدونه[1] .

والنخبة السياسية هي أقلية داخل المجتمع تتوفر لها خصائص وقدرات ذاتية وإمكانيات موضوعية تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير في مساره، من خلال تحكمها في عملية صنع القرارات السياسية[2] .

---

[1]. نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص2002**

[2]. بوروني زكرياء، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة قسنطينة: 2010/2009، ص 108.

2)_ العوامل المؤثرة في دور النخبة السياسية:

يتأثر دور النخبة السياسية بالعديد من العوامل نذكر منها مايلي[1]:

_ درجة النضوج السياسي لهذه النخبة باعتبارها ممسكة بزمام فعل التغيير السياسي داخل النظام المسئول عن إي عملية تنموية.

_ المرونة التي تبديها النخبة السياسية في التعامل مع أنماط النخب الأخرى الموجودة

_ الاستقلالية السياسية للدولة ودرجة خضوعها للتأثيرات الخارجية، بالاضافة الى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي و الأمني

من خلال مما سبق يمكننا القول ان النخبة السياسية المتحكمة في زمام الأمور في الجزائر أثبتت فشلها في العملية التنموية وبالتالي عدم نضجها وقدرتها على احداث التغييرات المطلوبة لمواكبة التحديات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية، وهي تعمل دائماً على كبح عملية دوران النخب والتداول على السلطة بقمع المعارضة وإقصائها وتخوينها، حتى لا يحدث تغيير يهدد مصالحها.

النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر تعمل على بعث نفسها من جديد في كل مرة وبوسائل ومبررات مختلفة، ساعية لبسط سيطرتها بواسطة الشرعية القائمة، معتمدة في ذلك على مركزها الريادي في المجتمع وتغلغلها وتمركزها في جميع موسسات ومرافق الدولة.

أدى هذا الوضع من غياب دوران النخب والتداول على السلطة الى جمود الحياة السياسية وإعاقة اي فرصة للتحديث السياسي والانتقال الديمقراطي وبالتالي قطع الطريق امام تحقيق مطلب الحكامة السياسية

[1]. محمد شطب عبدان المجمعي، مرجع سابق، ص 144

الخاتمة

الخـــاتمة

تناولنا من خلا هذا البحث، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر وسيل تجاوزها لتحقيق الحكامة السياسية، فسلطنا الضوء على اهم هذه المشكلات والمعوقات بتحليلنا لواقع التنمية السياسية في الجزائر وفواعلها وأهم مؤشرات تحقيقها، ثم تطرقنا إلى آليات تفعيل الحكامة السياسية من خلا مؤشرات التنمية السياسية، وانتهينا عند المعوقات الأساسية لتحقيق الحكامة السياسية في الجزائر.

وما خلصنا اليه من خلال بحث هذا الموضوع نلخصه في النقاط التالية:

اولاً: رغم مرور زمن ليس بالقصير على ظهور مصطلح الحكامة الا انه لازال يحظى باهتمام الباحثين، خاصة مع استمرار الخلاف حول تعريفه ومعاييره وخصائصه و كيفية تطبيقه، وانتشر المفهوم على المستوى العالمي فما من دولة إلا وتطمح أو تفخر بتطبيق الحكامة في سياساتها سواءً طواعية او تحت ضغط المنظمات الدولية والإقليمية ناهيك عن الضغوطات الداخلية التي تمارسها المجتمعات، الأمر نفسه ينطبق على مفهوم التنمية السياسية حيث يبرز اختلاف الأطروحات وتعدد المداخل النظرية المهتمة بفهم مسارات ومضامين التنمية السياسية، وترجع هذه الاختلافات بالأساس إلى الاعتبارات والتحيزات الإيديولوجية.

ثانياً: إشكالية التنمية السياسية في الجزائر هي من الإشكاليات التاريخية التي صاحبت تطور النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال، ولا تزال المشكلة قائمة رغم التحولات التي عرفها شكل السلطة السياسية في الجزائر(الانتقال نحو التعددية) ورغم الإصلاحات الكثيرة التي مست مختلف القطاعات.

المشكلة حسب ما توصل إليه البحث هي أن عملية التنمية السياسية لا تحققها الضوابط الدستورية والقانونية رغم أهميتها في إعطاء ادوار لمختلف الهيئات في عملية التنمية، بل ان العملية تخضع لمؤثرات أخرى أشار إليها البحث، كدور الفواعل الرسمية وغير الرسمية من أحزاب سياسية فاعلة ومؤسسات مجتمع مدني فعالة و إرادة سياسية حقيقية من طرف النخبة الحاكمة. إضافة إلى كل ذلك هناك دور مباشر لأزمات التنمية السياسية المعروفة في إعاقة عملية التنمية السياسية، ولعل أبرزها في الحالة الجزائرية، أزمة الشرعية _ شرعية النظام السياسي_ المهتزة وما ترتب عنها من أزمات كأزمة الثقة لدى الشعب في مؤسسات الدولة، وما نتج عنها من مقاطعة وعزوف عن المشاركة السياسية.

ثالثاً: تفعيل الحكامة السياسية في الجزائر مرهون بتفعيل مؤشرات التنمية السياسية، لان احد أهم أسباب عدم نضوج التجربة الديمقراطية في الجزائر هو سلبية الثقافة السياسية، التي

الخـــاتمة

تحتاج إلى إعادة بناء وتجديد من خلال تنمية الوعي السياسي والتنشئة السياسية والاجتماعية وتعزيز المشاركة السياسية، وتحصين الممارسة السياسية ضد ظاهرة الفساد التي استفحلت في النظام الجزائري.

أخيرا من خلا ل كل ما تم عرضه، خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

1: ضرورة تكثيف البحث في سبل تجديد وتحديث طرق التنشئة الاجتماعية والسياسية عبر كل قنواتها، لبناء ثقافة سياسية جديدة تقوم على قيم الديمقراطية والمشاركة والحوار البناء وقبول الآخر.

2: البحث في آليات تفعيل دور المجتمع المدني بكل مؤسساته في عملية التنمية السياسية وفي العملية السياسية ككل، وتفعيل قيم المسؤولية الجماعية والمشاركة.

3: لابد من تحسين دور وأداء وخدمات الإدارة العامة و ضمان حيادها

4: توفير الآليات والضمانات القانونية لمكافحة الفساد

5: دعم حرية التعبير وحقوق الإنسان وتثمينهما

6: دعم استقلال القضاء

7: إتاحة الفرصة للكفاءات العلمية لتقلد مختلف المناصب العليا.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. _ الزيات عبد الحليم ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي البنية والاهداف**، الجزء الثاني، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002
2. _الشيخ علي ناصر ، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين 2010
3. _ بشارة عزمي ، **المجتمع المدني**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2012
4. _ هيدي فيريل ، ترجمة محمد قاسم القريوتي، **الادارة العامة "منظور مقارن"**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983
5. _وهبان احمد ، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، مصر: ب د، ب ت ن،
6. _ولد الصديق ميلود، **الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي**، عمان:مركز الكتاب الاكاديمي، 2014
7. كامل محمد الجزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، الاردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
8. _ زايد الطيب مولود ، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**، الاردن:المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001
9. _ زايد الطييب مولود ، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل،2007
10. _ زمام نور الدين ، **القوى السياسية والتنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007
11. _ حضر صالح سامية ، **المشاركة السياسية والديمقراطية**،ب د ن ، مصر، 2005
12. _ طاشمة بومدين ، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،:2011

13. _ منصور بلقيس احمد ، **الاحزاب السياسية و التحول الديمقراطي(دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى)**،ط1، القاهرة : مكتبة مدبولي،2004

14. _ محمد عارف نصر ، ابستمولوجيا السياسة المقارنة(النموذج المعرفي . النظرية . المنهج)، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002

15. _محمد سعد ابو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010

16. _ محمد عبد الله قاسم مصطفى ، **التعليم والمواطنة**، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2006

17. _عبد الله الحميد رجب ،**مبادئ العلوم السياسية**،ط1،القاهرة:دار الكتاب الحديث،2012

18. _ عبد اللطيف عادل ، **الحكم الراشد المضمون والتطبيق**، برنامج الامم المتحدة الانمائي، فبراير 2013

19. _غازي فيصل حسين،**التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، الاردن:دار الراية للنشر والتوزيع،2014

20. _ صادق الشريفي نداء ، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، الاردن: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007

21. _الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، **الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011**، المغرب: يونيو 2011

المذكرات الجامعية:

1. _بن نعوم عبد اللطيف، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية(دراسة حالة الجزائر)**،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير)، 2016/2015

2. _ بن كادي حسن ، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة)، الجزائر:2007،2008

3. _عباش عائشة، **اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي . مثال تونس** .

4. (مدكرة ماجستيرفي العلوم السيايسة والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008 . 2007(
5. _بليل زينب، **موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية . دراسة حالة الجزائر 1989. 2012** ، (مدكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة)، 2012 . 2013
6. _بختي زكرياء، **دورالتنمية السياسية في اداء المجالس المنتخبة**، (مدكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بن يوسف بن خدة)، 2003 . 2002
7. _ بن سليمان بن سعيد الدرمكي علي ، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان**(2012.1981)،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، قسم العلوم السياسية)، جامعة الشرق الاوسط، 2012
8. _بياضي محي الدين،**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة يسكرة:2012/2011
9. _ بلحربي نوال ، **ازمة الشرعية في الجزائر (1962 – 2007)** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006– 2007
10. _بوروني زكرياء، **النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة قسنطينة: 2010/2009
11. مدكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر)2000 . 2001
12. _ طاشمة بومدين ، **مسالة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر (1988 .1992)**،(
13. _ محمد جميل صقر وسام ، **الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005\2009**(مدكرة

ماجستير في العلم السياسية، كلية الاقتصادوالعلوم الادارية) جامعة الازهر، غزة فلسطين: 2010

14. _ عبد الكريم هشام ، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر**،(مدكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر)2006

15. _ المحمد صخر ، **أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية** " الجزائر نموذجا"،حلقة بحثية،جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، سوريا: 2010 . 2011

16. _روابحي رزيقة، **اثر الثقافة السياسية على اداء النظام السياسي . دراسة حالة الجزائر. 2014/2000**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة المسيلة،:2014/2012

17. _ صحراوي شهرزاد ، **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية . دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة) الجزائر:2013/2012

18. _صبع عامر، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين 1999 و 2004** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر: 2008/2007

19. _لبيد مريم، **الضمانات القانونية لمبدأ حياد الادارة في الجزائر**(مذكرة ماجستير في الحقوق) جامعة الجزائر1: 2014/2013

20. _لغويل سميرة، **البروقراطية في التنظيم بن الرؤية النظرية والامبريقية، (** اطروحة دكتوراء في علم الاجتماع) جامعة باتنة: 2012/2011

21. _ قدي كريمة ، **الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة تلمسان: 2012/2011

المجلات والدوريات:

1. _بوعافية محمد الصالح ، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات،جامعة ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العددالخامس عشر، جوان 2016

2. _ بوضياف محمد ، **الثقافة السياسية في الجزائر. 1962 . 1988** . مجلة العلوم الانسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر:ب ت

3. _بو جعفة رشيدة، **المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية**، المجلة الافريقية للعلوم السياسية،الجزائر: ب ت ن
4. _بن علي مهملي ، **الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية**، مجلة العلوم الفانونية والسياسية، جامعة الوادي: العدد 13، جوان 2016
5. _بن عبد العزيز خيرة،" **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيد الاداري**"، مجلة الفكر العدد: الثامن، جامعة باتنة، ب ت
6. _ بن عطة محمد وآخرون، **المقاربة المفاهيمية لتنمية السياسية**، مجلة الدراسات والابحاث الدستورية والسياسية، جامعة وجدة ، المغرب:2010 .2011
7. _ بلقزيز عبد الإله ، **أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي**، مجلة المستقبل العربي العدد378، اوت 2010
8. _ طاشمة بومدين ، **التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة: جوان 2012
9. حليلو نبيل ، **التنمية والثقافة السياسية " اية علاقة"** ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد الثامن، الجزائر: جوان 2012
10. _ حجاج قاسم ،**التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة . بعض اعراض الازمة ومستلزمات الانفراج**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد الثاني، 2003
11. _ طاشمة بومدين ،" **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"،مجلة التواصل.
12. العدد: 26 جوان2010
13. _ منصر جمال ، **دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث**، ، مجلة دفاتر السياسة والقانو، جامعة ورقلة، عدد خاص، افريل 2011
14. _محمد شطب عبدان المجمعي، **النخبة السياسية وأثرها على التنمية السياسية**، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد: الرابع العراق، ب ت ن
15. _ ناجي عبد النور ،" **دور منظمات المجتمع المدني، في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**"، مجلة الفكر.العدد: الثالث، ب ت ن

16. _نبيل حليلو، **التنمية والثقافة السياسية " اية علاقة**" ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد الثامن، الجزائر: جوان 2012

17. _ عبد القادر حسين ، **الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية، الواقع والمأمول**، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد 11،جامعة الجلفة 2017

18. _ عبد القادر عبد العالي ، **الفساد السياسي والحكامة: القيمة النظرية والخلفية الايديولوجية**، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد الثامن ، جانفي 2016

19. _ عمراني كربوسة ، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... اي دور؟**،جامعة ورقلة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، ديسمبر 2014

20. _ قوراري مجدوب ، **مبدأ استقلالية القضاء في الدساتير المغاربية**، جامعة ورقلة: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15،جوان 2016

المداخلات

1. _ برقوق امحند ، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد مقاربة في الحسبة الديمقراطية**، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول: "دور المجتمع المدني في تنمية الدولة" جامعة ادرار: نوفمبر 2005

2. _ ماضي عبد الفتاح ، **متى تكون الانتخابات ديمقراطية**، ورقة مقدمة الى اعمال اللقاء السنوي السابع عشر "الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية" لمشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اكسفورد، 17 ابريل 2006.

3. _ محمد سمير عياد ،**اشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الديمقراطي**، مداخلة في ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر: 16-17- ديسمبر 2008

4. _مختار عبد القادر وعبد الرحمن عبد القادر،" **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مداخلة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي (النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي)، قطر، 19 الى 20 ديسمبر 2011

5. _ عبد العالي عبد القادر ، **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**، ورقة مقدمة الى ملتقى التحولات السياسية واشكالية التنمية السياسية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، قسم العلوم السياسية، 17/16 ديسمبر 2008
6. _ عبد العالي عبد القادر ، **الاحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني:التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، الجزائر: 16-17 ديسمبر 2008

7. _ قوي بوحنية ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد**، ورقة مقدمة للماتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر. واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16_17 ديسمبر 2008،

المواقع الكترونية:

1. _ برقوق محند ، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، https://www.poiitics-dz.com/threads/dur-almgtmy-almdni-fi-trqi-alxhkm-alrashg.1671
2. _ الزياتي عثمان ، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في بلدان الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات. http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.htm**
3. _اركاش جهيدة وقساسية الياس، **التحديات الثقافية والاجتماعية للتنمة السياسية في الجزائر وآليات تفعيلها**، جامعة الشلف، على الموقع www.unv-chlef.dz/article-22-N3.pdf

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر وتقدير

ملخص البحث

مقدمة:.....**01**

الفصل الاول: الاطار النظري لمفهوم الحكامة والتنمية السياسية.....06

المبحث الاول: ماهية الحكامة.....07

المطلب الاول: ظروف ظهور مصطلح الحكامة 07

المطلب الثاني: تعريف الحكامة.....09

المطلب الثالث: مقومات الحكامة.....10

المبحث الثاني: ماهية التنمية السياسية.....12

المطلب الاول: جذور الاهتمام بالتنمية السياسية.....12

المطلب الثاني: تعريف التنية السياسية.....13

المطلب الثالث: مداخل دراسة التنمية السياسية.....17

الفصل الثاني: اشكالية التنمية السياسية في الجزائر.....21

المبحث الاول: مؤشرات التنمية السياسية ي الجزائر.....22

المطلب الاول: الثقافة السياسية.....22

المطلب الثاني: المشاركة السياسية والاستقرار السياسي.....25

المطلب الثالث: التحول السياسي.....28

الميحث الثاني: الإطراف الفاعلة في التنمية السياسية في الجزائر.....30

المطلب الاول: المجتمع المدني.....30

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية.....33
المطلب الثالث: النخبة الحاكمة.....36
المبحث الثالث: معوقات التنمية السياسية في الجزائر.....37
المطلب الأول: معوقات ثقافية واجتماعية.....38
المطلب الثاني: معوقات سياسية.....39
الفصل الثالث: تفعيل الحكامة من خلال مؤشرات التنمية السياسية، ومعوقاتها.....43
المبحث الأول: آليات تفعيل الحكامة في الجزائر.....44
المطلب الأول: تجديد الثقافة السياسية.....44
المطلب الثاني: دعم التحول الديمقراطي وتعزيز الاستقرار السياسي.....48
المطلب الثالث: دعم استقلالية القضاء وحياد الإدارة.....50
المبحث الثاني: معوقات تفعيل الحكامة في الجزائر 52
المطلب الأول: الفساد السياسي.....52
المطلب الثاني: غياب الدور الفاعل للمجتمع المدني والأحزاب السياسية.....54
المطلب الثالث: البيروقراطية وجمود النخبة السياسية.....57
الخاتمة 61
قائمة المصادر والمراجع 64
فهرس المحتويات.....73